آراء الجرمـي

فـــي

شرح المفصل وموقف ابن يعيش منها

دكتور

طه علي محمد عبدالرازق

مدرس اللغويات في الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي بدأ بالإحسان، خلق الإنسان علمه البيان، والصلاة والسلام على محمد بن عبدالله الرسول النبي خير الأنام، وعلى آله وأصحابه الطيبين الأطهار..

وبعد:

فإن الاهتمام بعلماء النحو والوقوف على آرائهم وآثارهم ومصنفاتهم التي أَثْرت علم النحو، من أجل الأعمال، على مر العصور والأيام، ومن جُلة العلماء الأوائل . أبوعمر الجرمي المتوفى سنة (٢٢٥هـ)، تلقى العلم على كبار النحاة كـ « يونس بن حبيب، والأخفش «سعيد بن مسعدة»، والأصمعي، وأبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة «معمر بن المثنى»... وغيرهم، ولم يلق سيبويه، وإليه انتهت الرئاسة في علم النحو في زمانه، وترك مصنفات لم يصل إلينا منها شيء، وهذا ما دفعني إلى البحث عن آرائه المتناثرة في كتب النحو المختلفة، فقمت بجمع هذه الآراء من كتاب شرح المفصل لابن يعيش، وكان اختياري لابن يعيش وشرحه لأهمية هذا الشرح وهو من أهم مؤلفات ابن يعيش ؛ فقد صنّفه في سن السبعين[١]، بعد أن أصبح في العلوم ناضجًا، وفي مذاهب النحويين خبيرًا بصيرًا، فجاء كتابه « شرح المفصل » كما يذكر الدكتور / شوقي ضيف: «أشبه بدائرة معارف لآراء النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين، حتى كأنه لم يترك مصنفًا لعَلم من أعلامهم إلا استوعبه، وتمثل كل ما فيه من آراء تمثلاً منقطع القرين»[٢].

هذا ما دفعني إلى اختيار موضوع « آراء الجرمي في شرح المفصل وموقف ابن يعيش منها».

(١) ينظر: شرح المفصل ٢/١، ٣.
(٢) المدارس النحوية ص ٢٨٠.

علمًا بأنَّ اسم «الجرمي» قد ذكر في شرح المفصل لابن يعيش، في أربع وثلاثين موضعًا ولكنها لم تكن جميعها تحمل آراءً للجرمي، وكان منها اختيارات، ومنها آراء، ومنها تفسير لبعض الكلمات، ومنها في نسبة الأبيات الشعرية لأصحابها، فآثرت أن تكون الآراء هي موضوع البحث، فجمعتها ورتبتها حسب ترتيب ألفية ابن مالك لسهولة هذا المنهج ولشهرته، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة، وفهارس فنية متنوعة:

- **أما المقدمة**: فقد تحدثت فيها عن أهمية الموضوع وسبب اختياري له.
- **والتمهيد**: تحدثت فيه عن الجرمي – اسمه لقبه حياته أشهر شيوخه، وأشهر تلامذته، مصنفاته، ووفاته، أيضًا تحدثت فيه عن ابن يعيش: اسمه لقبه حياته، أشهر شيوخه، وتلامذته، ومصنفاته ووفاته، ثم تحدثت عن شرح المفصل.

- **الفصل الأول**: الآراء النحوية، وفيه سبعة مباحث:
  - **المبحث الأول**: المعرب والمبني.
  - **المبحث الثاني**: الفاعل.
  - **المبحث الثالث**: المفعول لأجله.
  - **المبحث الرابع**: الاستثناء.
  - **المبحث الخامس**: الإضافة.
  - **المبحث السادس**: الجملة التعجبية.
  - **المبحث السابع**: إعراب الفعل.

- **الفصل الثاني**: الآراء الصرفية، وفيه ثلاثة مباحث:
  - **المبحث الأول**: الميزان الصرفي.
  - **المبحث الثاني**: الجموع.
  - **المبحث الثالث**: التصغير.
- **ثم الخاتمة**: وقد سجلت فيها ما توصلت إليه من نتائج في هذا البحث.

- **ثم الفهارس** وتشمل:
  - فهرس المراجع والمصادر.
  - فهرس الموضوعات.

وبعـــد:

فأرجو الله أن أكون قد وفقت في هذا البحث: « آراء الجرمي في شرح المفصل وموقف ابن يعيش منها » فإن كان كذلك فلله الحمد والمنّة، وإن تكن الأخرى فحسبي أني اجتهدت، وله الحمد في الأولى والآخرة.

﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [هود / ٨٨]

دكتور

طه علي محمد عبد الرازق

التمهيد

التعريف بالجرمي وابن يعيش

تمهيد
التعريف بالجرمي وابن يعيش

أولاً: التعريف بالجرمي[١]:

اسمه ونسبه ولقبه:

هو: صالح بن إسحاق، أبوعمر الجرمي، البصريّ، النحويّ المشهور.

والجرمي: نسبة إلى جَرْم – بفتح الجيم وسكون الراء وبعدهما ميم – وهي قبيلة من قبائل اليمن؛ لأنه كان مولى لجرم بن زبان، وقيل إنما هو مولى لـ «بجيلة» بن أنمار ابن إراش بن الغوث، بن خثعم [٢].

وذكر صاحب معجم الأدباء [٣]: إنه مولى قريش، وإنما قيل له الجرمي؛ لأنه كان ينزل فيهم علمًا بأن صاحب وفيات الأعيان[٤] ذكر أنّ هذه النسبة إلى عدة قبائل كل واحدة يقال لها جرم، ولا أعلم إلى أيها ينسب أبوعمرو المذكور.

وكان أبوعمر الجرمي يلقب بالكلب وبالنباح؛ لكثرة مناظرته في النحو ورفع صوته فيها، فإن النباح هو الرفيع الصوت، وقيل: الشديد الصوت [٥]،

(١) ينظر ترجمته في: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ١٠٠ وما بعدها، أخبار النحويين والبصريين للسيرافي ٥٦/١ – ٥٨، وفيات الأعيان لابن خلكان ٤٨٥/٢، ٤٨٦، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٨٠/٢ – ٨٢، ومعجم الأدباء – إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب للحموي ١٤٤٢/٤، ١٤٤٣، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات ابن الأنباري ص ١٤٤ – ١١٧، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزأبادي ص ١١٣، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٣٣٢/١، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ٤٠٨/٢، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ٨/٢، ٩، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي ص ٨٦، والمدارس النحوية ص ١١١ وما بعدها.

(٢) ينظر: إنباه الرواة ٨٠/٢، ومعجم الأدباء ١٤٤٣/٤، ووفيات الأعيان ٤٨٦/٢.

(٣) معجم الأدباء ١٤٤٣/٤.

(٤) وفيات الأعيان ٤٨٦/٢.

(٥) ينظر: نزهة الألباء ص ١١٧، وبغية الوعاة ٨/٢، ومعجم الأدباء ١٤٤٣/٤.

يقول الدكتور / شوقي ضيف: « وكان الجرمي لِسنًا قوي الحجة عالى الصوت في مناظرته، ولذلك سُمي: النباح أي: شديد الصياح [١].

نشأته وصفاته ومكانته:

نشأ أبوعمر الجرمي في البصرة، كما تشير الأخبار المتناثرة في كتب التراجم عن ذلك جاء في وفيات الأعيان[٢]: « وهو من البصرة وقدم بغداد».

وفي معجم الأدباء[٣]: « وهو بصري قدم بغداد»، ويقول الدكتور / شوقي ضيف: مولده ومنشؤه بالبصرة [٤]، والبصرة يومئذ قبلة أهل العلم وفيها مجمع العلماء والشعراء والأدباء، فأخذ النحو عن الأخفش، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وأخذ عن يونس بن حبيب، ولم يلق سيبويه، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة، وأبي زيد الأنصاري، والأصمعي ومن في طبقتهم، وبهذا تتلمذ أبوعمر الجرمي على كبار العلماء وأهم الرواة وهم: أبوعبيدة معمر بن المثنى، وأبوسعيد عبدالملك بن قريب الأصمعي، وأبوزيد سعيد بن أوس الأنصاري، حتى برع في اللغة خاصة علم النحو منها، وانتهت إليه الرئاسة في زمانه، وأصبح من أهم علماء عصره في اللغة.

جاء في بغية الوعاة: « كان جليلاً في الحديث والأخبار، وناظر الفراء، وانتهى إليه علم النحو في زمانه »[٥].

كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، دينا ورعاً حسن المذهب صحيح الاعتقاد[٦]، وقال صاحب معجم الأدباء: « وانتهى إليه علم العربية في وقته، فكان عالماً بالعربية واللغة فقيهاً ورعاً، وخولط في آخر عمره ؛ لأنه كان توأماً ومن خولط في الرحم يصيبه شيء »[٧]، وظل ثلاثين عاماً يفتي الناس من كتاب سيبويه، مع ما عنده من العلم والحديث.

---

(١) المدارس النحوية ص ١١٢.
(٢) ٤٨٥/٢.
(٣) ١٤٤٣/٤.
(٤) المدارس النحوية ص ١١١.
(٥) ينظر: بغية الوعاة ٨/٢.
(٦) ينظر: البلغة ص ١١٣، وبغية الوعاة ٨/٢.
(٧) معجم الأدباء ١٤٤٣/٤.

قال المبرد: « كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيبويه، وعليه قرأت الجماعة، وكان عالماً باللغة، حافظاً لها، وله كتب انفرد بها، وكان جليلاً في الحديث والأخبار، وله كتاب في السيرة عجيب»(١).

وقال الجرمي: أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه، فقيل له: وكيف ذلك؟ قال: أنا رجل مكثر من الحديث، وكتاب سيبويه يعلمني القياس وأنا أقيس الحديث، وأفتي به (٢).

وقال المبرد: كان الجرمي أغوص على الاستخراج من المازني، وكان المازني أخذ منه، وكان أبوعمر رفيق أبي عثمان المازني، وكانا هما السبب في إظهار كتاب سيبويه(٣).

وجاء في المزهر: « وكان المازني أخذ عن الجرمي، وكان الجرمي أعوصهما»(٤).

وقدم بغداد، وناظر الفراء وأفحمه، قال أبوالعباس أحمد بن يحيى ثعلب(٥):قال لي ابن قادم (٦): قدم أبوعمر الجرمي على الحسن بن سهل(١)، فقال

(١) ينظر: إنباه الرواة ٨١/٢، ووفيات الأعيان ٤٨٥/٢، ٤٨٦.
(٢) ينظر: معجم الأدباء ١٤٤٣/٤.
(٣) ينظر: نزهة الألباء ص ١١٤، ١١٥، وزاد صاحب إنباه الرواة: « وإليه وإلى المازني انتهى علم النحو في زمانهما» ٨١/٢.
(٤) المزهر للسيوطي ٢٠٨/٢، وينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٧/١.
(٥) هو أحمد بن يحيى بن سيّار الشيباني، أبوالعباس، ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وُلد سنة مائتين، وله معرفة بالقراءات، كان حجة ثقة، عُني بالنحو أكثر من غيره، وله كتب مفيدة منها: المصون في النحو، اختلاف النحويين، معاني القرآن وغيره ذلك توفى سنة ٢٩١هـ. ينظر بغية الوعاة ٣٩٦/١، ٣٩٧، والبلغة ص ٦٥، ٦٦، ونزهة الألباء ص ٢٩٣ ،
(٦) هو: محمد بن عبدالله بن قادم النحوي أبوجعفر، كان حسن النظر في علل النحو، وكان من أعيان أصحاب الفراء، وأخذ عنه ثعلب كان مؤدبًا للمعتز، صنف: الكافي في النحو، وغريب الحديث وغير ذلك، توفى سنة ٢٥١هـ. ينظر: البلغة ١٤٠/١، ١٩٩.

لي الفراء: بلغني أن أبا عمر الجرمي قد قدم وأنا أحب أن ألقاه، فقلت: وأنا أجمع بينكما، فأتيت أبا عمر الجرمي فأخبرته فأجاب إلى ذلك وجمعت بينهما، فلما نظرت إلى الجرمي وقد غلب الفراء وأفحمه ندمت على ذلك، قال ثعلب: فقلت له: ولِمَ ندمت على ذلك؟ فقال: لأن علمي علم الفراء، فلما رأيته مقهوراً قلَّ في عيني، ونقص علمه عندي(٢).

وهذا يدل دلالة واضحة على رسوخ قدم أبي عمر الجرمي في علم العربية خاصة علم النحو منها.

أيضاً آراء الجرمي الكثيرة المتناثرة في كتب اللغة والنحو، فقلما تجد كتاباً من كتب النحو أو اللغة إلا وقد تكرر اسم الجرمي مراراً، وإن دلّ هذا فإنما يدل على تمكن الرجل في علم النحو، مع مشاركته في العلوم الأخرى كالحديث والتفسير، فقال أبوعمر الجرمي عنه نفسه: «أنا رجل مكثر من الحديث، وكتاب سيبويه يعلمني الحديث، وأنا أقيس الحديث وأفتي به »(٣).

أيضاً في التفسير فكان يقول في قوله تعالى:﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ (٤) قال: لا تقل سمعت ولم تسمع، ولا رأيت ولم تر، ولا علمت ولم تعلم، كما في قوله تعالى:(٥)﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ (٦).

أشهر شيوخه:

واضح مما سبق أن أبا عمر الجرمي تلقى وأخذ العلم عن جلة من العلماء، منهم مَنْ تخصص في علم النحو، ومنهم علماء في اللغة ورواة الشعر فقد حدث أبوالعباس المبرد عنه قال: قال لي أبوعمر: قرأت ديوان الهذليين على الأصمعي، وكاد أحفظ له من أبي عبيدة، فلما فرغت منه قال لي: يا أبا عمر،

---

(١) الحسن بن سهل بن عبدالله، أبومحمد، تولى وزارة المأمون بعد أخيه ذي الرياستين، كان عالي الهمة، كثير العطاء للشعراء وغيرهم، مات الحسن سنة ٢٣٥ وقيل ٢٣٦هـ. ينظر: وفيات الأعيان ١٢٠/٢، وتاريخ بغداد ٣٣١/٧.

(٢) ينظر: نزهة الألباء ص ١١٥، ١١٦.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ١٤٤٣/٤.

(٤) سورة الإسراء الآية (٣٦).

(٥) سورة الإسراء الآية (٣٦).

(٦) ينظر: وفيات الأعيان ٤٨٥/٢.

إذا فات الهذلي أن يكون شاعراً أو رامياً أو ساعياً فلا خير فيه »[١] ومن هؤلاء العلماء:

١ ـ يونس بن حبيب بن عبدالرحمن الضبي:

مولاهم، أو مولى بني الليث أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة، إمام في النحو واللغة، وكان مقدماً، وكان النحو أغلب عليه، وروى عنه سيبويه فأكثر، قال أبوعبيدة: اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ ألواحي من حفظه، عاش ثمانياً وثمانين سنة، ولم يتزوج، ولم يكن له همة إلا طلب العلم، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة، وقيل: سنة ١٨٣هـ بالبصرة[٢].

٢ ـ سعيد بن مسعدة المجاشعي أبوالحسن الأخفش الأوسط:

مولى بني مجاشع بن دارم، من أهل بلخ، سكن البصرة، قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه، ولم يأخذ عن الخليل، أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين، كان الأخفش أبرع أصحاب سيبويه، له: معاني القرآن، والمقاييس النحوية، والقوافي، مختلف في سنة وفاته من سنة سبعة بعد المائتين إلى إحدى وعشرين بعد المائتين [٣].

٣ ـ معمر بن المثنى، أبوعبيدة التميمي، البصري، النحوي، اللغوي:

مولى بني عبيد الله بن معمر التميمي، تيم بن مرة بن كعب، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أول من صنَّف غريب الحديث صنَّف: المجاز في غريب القرآن، أيام العرب، معاني القرآن وغير ذلك، مات سنة ثمان ومئتين، وقيل سنة تسع، وقيل عشر، وقيل إحدى عشرة ومائتين[٤].

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان ٤٨٥/٢.

(٢) ينظر: البلغة ص ٢٤٧، والمزهر ٣٩٩/٢، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢، ووفيات الأعيان ٥٥١/٢، ونشأة النحو ٦١، ٦٢.

(٣) ينظر: البلغة ص ١٠٤، ١٠٥، وبغية الوعاة ٥٩٠/١، والمزهر ٤٠٥/٢، ومعجم الأدباء ٢٢٤/١١، وإنباه الرواة ٣٦/٢.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ٢٩٥/٢، ٢٩٦، والبلغة ص ٢٢٤، والمزهر ٤٠٢/٢، ووفيات الأعيان ١٠٥/٢.

٤ . الأصمعي: عبدالملك بن قريب بن عبدالملك. أبوسعيد الأصمعي البصري اللغوي الباهلي:

أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب وغيرهم، له: اشتقاق الأسماء، وفحولة الشعراء، وما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه وغير ذلك، توفى سنة أربع عشرة، وقيل: خمس عشرة، وقيل: سبع عشرة ومائتين(١).

٥. أبوزيد الأنصاري: سعيد بن أوس بن ثابت بن حرام بن محمود بن رفاعة بن الأحمر

روى القراءات عن أبي عمرو بن العلاء، له: النوادر في اللغة، ولغات القرآن، وغريب الأمثال، وغير ذلك، مات سنة خمس عشرة ومائتين، وقيل: بعدها(٢).

أشهر تلامذة الجرمي:

١ . التوزي:

هو عبدالله بن محمد مولى قريش، أبومحمد، من توز – بلد بفارس – أخذ عن الجرمي كتاب سيبويه، واشتهر باللغة والأدب، فكان أعلم بالشعر من المازني الرياشي، توفى ببغداد سنة ٢٣٨هـ، وقيل: سنة ٢٣٣هـ، صنَّف: كتاب الخيل، الأمثال، والأضداد(٣).

٢ . المازني:

هو بكر بن محمد بن بقية بن عدي بن حبيب، الإمام أبوعثمان المازني، مازن بن شيبان، وقيل: مولى بن سدوس، نزل في بني مازن فنسب إليهم... له: علل النحو، تفاسير في كتاب سيبويه، ما تلحن فيه العامة، التصريف، توفى سنة تسع أو ثمان وأربعين ومائتين، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٦٧/١، وبغية الوعاة ١١٢/٢، ومعجم المؤلفين ١٨٧/٦، وإنباه الرواة ٢٠١/٢، والمزهر ٢٠٤/٢.
(٢) ينظر: البلغة ص ١٠٣، وبغية الوعاة ٥٨٢/١، وإنباه الرواة ٣٠/٢.
(٣) ينظر: بغية الوعاة ٦١/٢، ونشأة النحو ص ٨٦، والمزهر ٤٠٧/٢، ٤٠٨.

الأنصاري، وأخذ عن الجرمي، وكان أبوعمر رفيق أبي عثمان المازني، وكنا هما السبب في إظهار كتاب سيبويه [١].

٣ ـ المبرد:

محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدي البصريّ، أبوالعباس المبرد، إمام في العربية ببغداد في زمانه أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني والجرمي، وروى عنه: إسماعيل الصفار ونفطويه والصولي، كان فصيحاً بليغاً مفوهاً، ثقة إخبارياً علامة، صاحب نوادر وظرافة، وكان جميلاً لا سيما في صباه، له من التصانيف: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، المقصور والممدود، الاشتقاق، القوافي، إعراب القرآن، الرد على سيبويه، شرح شواهد الكتاب، ضرورة الشعر، العروض... وغير ذلك، مات سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد، ودفن بمقابر الكوفة [٢].

مصنفاته:

ترك الجرمي مؤلفات تدل على تمكنه في علوم مختلفة، ليس في علم النحو فحسب بل له مؤلف في السيرة ووصفه العلماء بأنه عجيب، وذلك لأنه كان محدثاً، وأشهر مصنفاته التي ذكرتها كتب التراجم هي:

١ – كتاب الأبنية: جاء ذكره في كتب كثيرة [٣] وجاء ذكره في كتاب هدية العارفين باسم أبنية الأسماء والأفعال والمصادر [٤].

٢ – كتاب الأبنية والتصريف: جاء ذكره في الفهرست[٥]، ولعله كتاب الأبنية السابق ذكره.

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ٤٦٣/١ – ٤٦٦، والبلغة ص ٧١، والمزهر ٤٠٨/٢، ونشأة النحو ص ٨٧، وينظر: نزهة الألباء ص ١١٤، ١١٥، وإنباه الرواة ٨١/٢.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٢٦٩/١، ٢٧٠، والمزهر ٤٠٨/٢، ٤٠٩، ونشأة النحو ص ٨٨، والبلغة ص ٢١٦، وإنباه الرواة ٢٤١/٣.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان ٤٨٦/٢، والفهرست ٨٠/١، والأعلام ١٨٩/٣، ومعجم المؤلفين ٢٣٢/٢، ٣/٥، وبغية الوعاة ٩/٢، إنباه الرواة ٨٢/٢.

(٤) هدية العارفين ٤٢٢/١.

(٥) الفهرست ٨٠/١.

٣ – كتاب التثنية والجمع: جاء ذكره في كتب كثيرة [١].

٤ – كتاب تفسير غريب سيبويه: جاء ذكره في كتاب الفهرست[٢]، وإيضاح المكنون[٣]، وهدية العارفين [٤].

٥ – كتاب الفرخ: جاء ذكره في كتاب إيضاح المكنون[٥]، والفهرست[٦]، قال عنه ابن خلكان: وله في النحو كتاب جيد يعرف بـ (الفرخ) معناه: فرخ كتاب سيبويه [٧].

٦ – كتاب العروض: جاء ذكره في كتاب إيضاح المكنون[٨]، والفهرست[٩]، وهدية العارفين[١٠].

٧ – كتاب القوافي: جاء ذكره في كتاب إيضاح المكنون[١١]، والفهرست[١٢]، وهدية العارفين [١٣].

٨ – كتاب في سيرة النبي (ﷺ): جاء ذكره في كتاب هدية العارفين[١٤]، وجاء في إنباه الرواة، « وله كتب انفرد بها، وكان جليلاً في الحديث والأخبار، وله كتاب في السيرة عجيبَ»[١٥].

---

(١) منها: إيضاح المكنون ٢٨٠/٤، والفهرست ٨٠/١، وهدية العارفين ٤٢٢/١.
(٢) ٨٠/١.
(٣) ٢٨٢/٤، وإنباه الرواة ٨٢/٢.
(٤) ٤٢٢/١ أيضاً جاء في بغية الوعاة ٩/٢.
(٥) ٣١٨/٤.
(٦) ٨٠/١ أيضا: البلغة ص ١١٣، وإنباه الرواة ٨٢/٢.
(٧) وفيات الأعيان ٤٨٥/٢، وينظر أيضاً: إنباه الرواة ٨١/٢.
(٨) ٣١٤/٤.
(٩) ٨٠/١.
(١٠) ١:٤٢٢ أيضاً: بغية الوعاة ٩/٢، وإنباه الرواة ٨٢/٢.
(١١) ٣٢٣/٤.
(١٢) ٨٠/١.
(١٣) ٤٢٢/١.
(١٤) ٤٢٢/١.
(١٥) إنباه الرواة ٨١/٢، وبغية الوعاة ٩/٢.

٩ – كتاب التنبيه في النحو: جاء ذكره في كتاب هدية العارفين [١].
١٠ – شرح كتاب العين، جاء ذكره في كتاب هدية العارفين [٢].
١١ – مختصر في النحو[٣] وهو كتاب ذاع صيته، وحلت بركته، وذلك لأنه يقال: إنه كان كلما صنَّف باباً صلى ركعتين بالمقام، ودعا بأن ينتفع به ويبارك فيه، وهذا إن صح فإنما يدل على أن الجرمي ألفه في مكة بجوار البيت الحرام.

وقال أبوعلي الفارسي: «قل مَنْ اشتغل بمختصر الجرمي إلا صارت له بالنحو صناعة»[٤]، وهذا كلام مهم من عالم له مكانته في علم العربية، يدل على إتقان الجرمي لمؤلفه هذا، كما اعتنى به العلماء فشرحه كثير من العلماء منهم:

١ – الربعي (٣٢٨ – ٤٢٠هـ) علي بن عيسى بن صالح الربعي الشيرازي الأصل البغدادي المنزل، أبوالحسن نحوي لغوي، أخذ عن أبي سعيد السيرافي، وهاجر إلى شيراز، فأخذ عن أبي الفارسي ولازمه عشرين سنة، ثم رجع إلى بغداد فأقام بها إلى أن مات، من تصانيفه: البديع في النحو، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح مختصر الجرمي، وغير ذلك.
٢ – الدقاق (٣٤٥ – ٤١٥هـ) علي بن عبيد الله الدقيقي البغدادي، المعروف بالدقاق، أبوالقاسم نحوي عروضي، أخذ عن أبي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي، وأبي الحسن الرماني، وتخرج به خلق كثير، من تصانيفه: شرح الإيضاح للفارسي، شرح مختصر الجرمي، كتاب العروض[٥].

(١) هدية العارفين ٤٢٢/١.
(٢) ٤٢٢/١.
(٣) ينظر: هدية العارفين ٤٢٢/١، والفهرست ٨٠/١، وبغية الوعاة ٩/٢، وإنباه الرواة ٨٠/٢.
(٤) ينظر: نزهة الألباء ص ١١٥.
(٥) ينظر: معجم المؤلفين ١٤٤/٧، وإيضاح المكنون ٤٥١/٤.

٣ – ابن الوراق (٣٨١ هـ = ٩٩١م) محمد بن عبدالله بن العباس، أبوالحسن، ابن الوراق، نحوي، له شرح مقدمة الجرمي، علل النحو، والهداية في شرح مختصر الجرمي [١].

١٢ – مقدمة في النحو: مشهور، جاء ذكره في هدية العارفين [٢] ولعله المختصر المشهور السابق ذكره.

وفاته:

تكاد تجمع كتب التراجم أنَّ أبا عمر الجرمي مات سنة خمس وعشرين ومائتين في خلافة المعتصم[٣] – رحم الله الجرمي، ورضي الله عن العلماء أجمعين.

---

(١) ينظر: الأعلام للزركلي ٢٢٥/٦، وإيضاح المكنون ٣١٩/٤، وهدية العارفين ٥٢/٢، ومنهم أيضاً:
- إبراهيم علي الفارسي، أبوإسحاق من تلاميذ أبي علي الفارسي، كان من الأعيان في اللغة والنحو والكتابة والشعر، صنّف: شرح كتاب الجرمي، كان حياً قبل ٣٧٧هـ. معجم المؤلفين ٦٦/١.
- أحمد العبدي ٤٠٦هـ أحمد بن أحمد بن بقية العبدي نحوي لغوي صحب ابا علي الفارسي النحوي، من تصانيفه: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح كتاب الجرمي. معجم المؤلفين ١٧٤/١.
- عبدالرحمن بن محمد بن عبدالسلام بن أحمد النتروني الحلبي الشافعي، عالم أديب صرفي واعظ، قرأ على الشيخ / علوان الحموي وغيره، من آثاره: شرح الجزرية، وشرح مقدمة الجرمي في النحو، توفى سنة ٩٧٧هـ. ينظر: معجم المؤلفين ١٨٠/٥، وإيضاح المكنون ٥٤٢/٤، وهدية العارفين ٥٤٦/١هـ.
- على بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني، أبوالحسن البغدادي الأديب النحوي، توفى سنة ٣٨٤هـ، من تصانيفه: شرح مختصر الجرمي. ينظر: هدية العارفين ٦٨٣/١.
==
== - ابن طرار النهرواني القاضي، أبوالفرج معافي بن زكريا بن يحيى بن حميد الجريري البغدادي، ولد سنة ٣٠٥هـ، وتوفى سنة ٣٩٠هـ، من مصنفاته: شرح كتاب الجرمي. هدية العارفين ٤٦٥/٢.

(٢) هدية العارفين ٤٢٢/١.

(٣) ينظر: نزهة الألباء ص ١١٧، ووفيات الأعيان ٤٨٦/٢، ومعجم الأدباء ١٤٤٣/٤، وبغية الوعاة ٩/٢، والبلغة ص ١١٣، وإنباه الرواة ٨١/٢، ونشأة النحو ص ٦٢، والمدارس النحوية ص ١١١.

ثانياً: التعريف بابن يعيش:

اسمه ونسبه ولقبه:

هو: يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي بن المفضل بن عبدالكريم بن محمد بن يحيى النحوي الحلبي، موفق الدين، أبوالبقاء، المشهور بابن يعيش، وكان يعرف بابن الصّانع، بصاد مهملة ونون[1]، وبعض الكتب ذكرت: كان يعرف بـ «ابن الصائغ»[2].

مولده:

وُلد ابن يعيش في الثالث من رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة هـ بحلب الموافق ٢٨ سبتمبر سنة ١١٥٨[3].

حياته:

كما سبق أن ابن يعيش ولد في حلب، ونشأ بها، وأصله من الموصل، وقرأ النحو على فتيان الحلبي، وأبي العباس البيزوريّ، وسمع الحديث على الرضي التكريتي، وأبي الفضل الطوسيّ، ثم رحل من حلب إلى بغداد ليحضر مجلس أبي البركات الأنباري، فبلغه خبر وفاته بالموصل، فأقام بالموصل مدة قصيرة يدرس الحديث، ثم عاد إلى حلب، فأقام بالتدريس فيها، ثم قدم دمشق وجالس الكندي، ثم رجع إلى حلب، وتصدر فيها للإقراء، وطال عمره، وشاع ذكره،وكان من كبار أئمة العربية، ماهراً في النحو والتصريف، وغالب فضلاء حلب تلامذته وكان حسن الفهم، لطيف الكلام، طويل الروح على المبتدى والمنتهي

(١) ينظر: بغية الوعاة ٣٥١/٢.
(٢) ينظر: إنباه الرواة ٤٥/٤، والأعلام ٢٠٦/٨، وشذرات الذهب ٣٩٤/٧، والبلغة ص ٢٤٣، والمدارس النحوية ص ٢٨٠.
(٣) ينظر: بغية الوعاة ٣٥١/٢.

ظريف الشمائل، كثير المجون[١]، مع سكينة ووقار، حدَّث عنه جماعة آخرهم أبوبكر الرشتي [٢].

وفاته:

توفى ابن يعيش في حلب في سحر يوم الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعين وستمائة، الموافق ١٨ أكتوبر سنة ١٢٤٥م، ودفن فيها في المقام المنسوب إلى إبراهيم الخليل[٣].

أشهر شيوخه:

١. فتيان الحلبي:

فتيان أبوالسخاء الحلبي الحائك، من عوّام حلب، قرأ شيئاً من النحو على مشايخ بلده وفهم أوائله، وعدم في زمنه مَنْ يعرف هذا الشأن؛ بسبب قرب خراب حلب بنزول الفرنج عليها في سنة ثمان عشرة وخمسمائة، وظلت بعد ذلك برهة لا عالم بها، فأخذ عنه الناس النحو بمقدار ما عنده، ومن تلامذته: الشيخ موفق الدين بن يعيش، مات في حدود سنة سنتين وخمسمائة بحلب [٤].

---

(١) كيف يتفق كثرة المجون مع السكينة والوقار؟ ولعلهم يقصدون كثرة المزاح والمرح، فقد حكى تلميذه ابن خلكان مواقف كثيرة عن الشيخ من هذا النوع، منها: قال ابن خلكان: «وكنا يوماً عنده بالمدرسة الرواحية، فجاء المؤذن وأذن قبل العصر بساعة، فقال له الحاضرون: أيش هذا يا شيخ وأين وقت العصر؟ فقال الشيخ موفق الدين: دعوه عسى أن يكون له شغل فهو مستعجل. وفيات الأعيان ٤٩/٧، وألطف من ذلك ما ذكره محقق كتاب: شرح الملوكي في التصريف عن ابن يعيش: « ولقد عرف موفق الدين بالحذق في التعليم حسن التفهم، والصبر على المتعلمين وخفة الروح، وظرف الشمائل وكثرة المرح مع سكينة ووقار » ص ٥ فهذه ألطف من «كثرة المجون».

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٣٥١/٢، ٣٥٢، والأعلام ٢٠٦/٨، وإنباه الرواة ٤٥/٤، ٤٦، وشذرات الذهب ٣٩٤/٧.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٣٥٢/٢، والأعلام ٢٠٦/٨، وإنباه الرواة ٤٥/٤، ٤٦، والبلغة ص ٢٤٤.

(٤) ينظر: إنباه الرواة ١٢٨/٤، ١٢٩، بغية الوعاة ٢٤٣/٢.

٣ . تاج الدين الكندي:

هو: زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زبير بن الحسن بن سعيد بن عصمة، تاج الدين أبواليمن الكندي البغدادي، النحوي، اللغوي. وُلد ببغداد سنة عشرين وخمسمائة، وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وأكمل القراءات العشر وهو ابن عشر، وسمع الحديث على أبي الفضل عبدالله بن أحمد الخطيب الطوسي، وعلى أبي محمد بن عبدالله بن عمر بن سويدة التكريتي، وبحلب من أبي الفرج يحيى بن محمود الثقفي، والقاضي أبي الحسن أحمد بن محمد بن الطوسيّ(١)، وغيرهم.

لازم الشريف أبا السعادات ابن الشجري، وقرأ على ابن الخشاب، والجواليقي، فبرع في النحو واللغة، وقدم دمشق، وازدحم عليه الطلبة، وأفتى ودرَّس وصنَّف، توفى في السادس من شوال سنة ثلاث عشر وستمائة (٢).

أشهر تلامذته:

١ . ابن خَلِكان (٦٠٨ – ٦٨١هـ = ١٢١١ – ١٢٨٢م):

أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان، قاضي القضاة شمس الدين أبوالعباس البرمكي الإربلي الشافعي، ولد بأربل سنة ثمان وستمائة وسمع بها «صحيح البخاري» من أبي محمد بن هبة الله بن مكرم الصوفي... وكان فاضلاً بارعاً متفنناً عارفاً بالمذهب حسن الفتاوى جيد القريحة بصيراً بالعربية... له كتاب «وفيات الأعيان»(٣)، وقدم حلب وفيها يقول: ولما وصلت إلى حلب لأجل الاشتغال بالعلم الشريف... وهي إذ ذاك أم البلاد مشحونة بالعلماء والمشتغلين وكان الشيخ موفق الدين شيخ الجماعة في الأدب لم يكن فيهم مثله، فشرعت في

(١) ينظر: وفيات الأعيان ٤٧/٧.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٥٧٠/١، ٥٧١، والبلغة ص ١٠٢، وطبقات الفراء ٢٩٧/١، وإنباه الرواة ١٠/٢، ومعجم الأدباء ١٧١/١، ووفيات الأعيان ١٩٦/١، ومعجم المؤلفين ١٨٩/٤.

(٣) ينظر: شذرات الذهب ٤٧٢/٥، ومقدمة وفيات الأعيان ١/١، والأعلام ٢٢٠/١.

القراءات عليه... وابتدأت بكتاب «اللمع» لابن جني، فقرأت عليه معظمه مع سماعي لدروس الجماعة الحاضرين [١].

٣ . القفطي (٥٦٨ – ٦٤٦هـ = ١١٧٢ – ١٢٤٨م):

علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي، أبوالحسن، جمال الدين، وزير ومؤرخ وُلد بقفط – من الصعيد الأعلى بمصر – وسكن حلب، فولي بها القضاء في أيام الملك الظاهر، ثم الوزارة في أيام الملك العزيز سنة ٦٣٣هـ، ويقول عن شيخه ابن يعيش: وقد كنت لقرب داره أستفيد من مذكراته أنواع الفضل، إلى أن انتقلت عن جواره إلى محلة الجهل، ولزمت جانب المنزل وأصبحت عن إيناس الناس بمعزل، ففاتني فوائده، وانفردت عني فرائده، ولى أعوام ما حظيت منه بنظرة [٢].

له من التصانيف: إخبار العلماء بأخبار الحكماء، وإنباه الرواة على أبناه النحاة، وتاريخ مصر، وتاريخ اليمن[٣]، وغير ذلك، وهذا يؤكد ما ذكرناه: أنَّ غالب فضلاء حلب تلامذته، وواضح من سيرة ابن يعيش أنه وقف حياته على التدريس فانتفع به خلق كثير من أهل حلب وغيرها، رحم الله ابن يعيش ورضي الله عن العلماء أجمعين.

مصنفاته:

واضح مما سبق أن ابن يعيش تفرغ للتدريس فشغل أغلب وقته، يقول تلميذه ابن خلكان: «وكان يقرئ بجامعها في المقصورة الشمالية بعد العصر، وبين الصلاتين بالمدرسة الرواحية»[٤]، وقال في موضع آخر: «وكنا يوماً نقرأ في داره[٥]... ولذا لم تكن مؤلفاته كثيرة، ذكرت كتب التراجم ما يأتي:

١ . شرح المفصل: ولنا معه وقفه – بمشيئة الله تعالى –.

(١) وفيات الأعيان ٤٧/٧.
(٢) ينظر: الأعلام ٣٣/٥.
(٣) إنباه الرواة ٥٠/٤.
(٤) وفيات الأعيان ٤٨/٧.
(٥) المرجع السابق ٤٩/٧.

٢ . شرح التصريف الملوكي: يقول القفطي: فأما تصانيفه في العربية وفنونها فقد سارت مسير الركبان وتناقلها الأجلاء المتأصلون في هذا الشأن، فمنها: كتاب: شرح التصريف الملوكي [١] لابن جني ، ولو رآه – أي ابن جني – لجن طرباً وتحقق مصنِّفه لهذه الصنعة أماً وأباً [٢].

٣ – أجوبة على مسائل نحوية لأبي نصر الدمشقي [٣].

٤ – تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن [٤].

٥ – كتاب في القراءات [٥].

ثالثاً: **شرح المفصل**:

بداية: المفصل في علم العربية، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ، وقد اعتنى بهذا الكتاب أئمة هذا الفن، فشرحه أكثر من واحد[٦]، منهم الإمام موفق الدين يعيش بن يعيش، وهو من أهم

(١) وقد سمّى المؤلف كتابه هذا « شرح الملوكي في التصريف » وكثيراً ما ذكره باسم شرح الملوكي غير أنه اشتهر بين الناس باسم «شرح التصريف الملوكي ». مقدمة محقق الكتاب ص ٨، وقد حققه الدكتور / فخر الدين قباوة – المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ، وأوله: « الحمد لله على نعمه، وصلواته على سيدنا محمد وآله خُزان حكمه وبعد: فإنه لما كان التصريف من أجل العلوم وأشرفها وأغمض أنواع الأدب وألطفها، وحاجة النحوي إليه ضرورية، والمملق منه مملق من حقيقة العربية، وكان الكتاب الموسوم بـ (الملوكي) المنسوب إلى الشيخ أبي الفتح عثمان بن جني – رحمه الله – مشتملاً على كثير من حدوده ص ١٧.

(٢) إنباه الرواة ٤٦/٤.

(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي ٢٧٥/٥، ومقدمة التحقيق ص ٢٤.

(٤) ينظر: تاريخ الأدب العربي ٢٧٥/٥، ومقدمة التحقيق ص ٢٤.

(٥) ينظر: معجم المؤلفين ٢٥٦/١٣، ومقدمة التحقيق ص ٢٤.

(٦) منهم: محمد بن سعد بن محمد.. الديباجي المروزي النحو، له شرح المفصل، وشرح الأنموذج، توفى سنة ٦٠٩هـ. بغية الوعاة ١١٢/١. أيضًا: أحمد بن أبي بكر بن أبي محمد الخاوراني النحوي الأديب أبوالفضل يلقب بالمجد، صنف شرح المفصل مات سنة ٦٢٠هـ. البغية ٣٧٠/١، ومنهم: الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي متوفى سنة ٧٤٩هـ، بغية الوعاة ٥١٧/١.

مؤلفات ابن يعيش، فقد صنّفه ابن يعيش في سن السبعين[١]، بعد أن أصبح في العلوم ناضجاً، وفي مذاهب النحويين بصيراً وخبيراً، وأكسبه طول الدرس والتدريس معرفة ورسوخاً، فأصبح للعلوم هاضماً، وللمعارف متقناً، فجاء كتابه كما يذكر الدكتور شوقي ضيف، أشبه بدائرة معارف لآراء النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين، حتى كأنه لم يترك منصفاً لعَلم من أعلامهم إلا استوعبه وتمثل كل ما فيه من آراء تمثلاً منقطع القرين »[٢].

ومن قبل قال تلميذه القفطي: « وشرح كتاب المفصل للزمخشري فوصل به ما فصّله، وفرّق على المستفيدين ما أجمله، واستقى له من ركيّة [٣] النحو ما جُم له، وشرفه بعنايته وإعانته فنّوه بذكره وجمّله، وبسط فيه القول بسطاً أعيا الشَّارحين، وأظهر من عُونه وعُيونه ما فتح به باباً للمادحين »[٤].

ويقول ابن خلكان: « وشرح الشيخ موفق الدين كتاب «المفصل» لأبي القاسم الزمخشري شرحاً مستوفى، وليس في جملة الشروح مثله »[٥]، وجاء تقسيم الزمخشري لكتابه المفصل كالآتي:

- **القسم الأول**: قسم الأسماء، تناول فيه الأسماء من حيث البناء والإعراب، وبدأ بالإعراب وفصل القول فيه، ثم المبني، وتناول أصناف الاسم المختلفة.
- **القسم الثاني**: قسم الأفعال، وتناول فيه تقسيم الفعل إلى الفعل الماضي، والمضارع، ووجوه إعراب الفعل المضارع من رفع ونصب وجزم، وفعل الأمر، وباقي أصناف الفعل المختلفة.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١، ٣ عندما قال: « وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون إتمامه عدة موانع، منها: اعتراض الشواغل ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل ٢/١، ٣.

(٢) المدارس النحوية ص ٢٨٠.

(٣) الركية " البئر، والجمع: ركايا مثل: عطية عطايا. المصباح المنير ص ٢٣٨ مادة (ر ك و).

(٤) إنباه الرواة ٤٦/٤.

(٥) وفيات الأعيان ٥٢/٧.

- **القسم الثالث**: قسم الحروف: تحدث فيه عن أنواع الحروف، من حروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل... إلخ.
- **القسم الرابع**: المشترك: منها الإمالة، والوقف، والإدغام.... إلخ.

وابن يعيش تابع منهج الزمخشري في مفصله، فصلاً فصلاً، وفقرة فقرة، وعبارة عبارة من أول الكتاب إلى آخره، فكان يثبت كلام الزمخشري بحسب تقسيمات الزمخشري، ثم يتبعه بالشرح والتفصيل والنقد، متوسعاً في شرحه عارضاً لآراء النحاة على اختلاف مدارسهم [1].

رحم الله ابن يعيش رحمة واسعة
ورضي الله عن العلماء أجمعين.

(١) ينظر: مقدمة التحقيق ١/٢٦.

الفصل الأول
الآراء النحوية

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: المعرب والمبني.

المبحث الثاني: الفاعل.

المبحث الثالث: المفعول لأجله.

المبحث الرابع: الاستثناء.

المبحث الخامس: الإضافة.

المبحث السادس: الجملة التعجبية.

المبحث السابع: إعراب الفعل.

المبحث الأول
المعرب والمبني
١ ـ إعراب الأسماء الستة

يقول ابن يعيش: «فأمّا الأسماء الستّة المعتلّة، وهي: "أخوك"، و"أبوك"، و"حموك"، و"فوك"، و"هنوك"، و"ذو مال"، فهذه الأسماء إذا أُضيفت إلى غير ضميرِ متكلّم، كان رفعها بالواو، ونصبها بالألف، وجرّها بالياء؛ نحوَ قولك: "هذا أخوك وأبوك"، و"رأيت أخاك وأباك" و"مررت بأخيك وأبيك". وكذلك سائرها... وقال قوم: إنّما أُعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف.... وقد اختلفوا في هذه الحروف؛ فذهب سيبويه إلى أنهّا حروف إعرابٍ، والإعراب فيها مقدَّرٌ، كما يقدَّر في الأسماء المقصورة؛ وإنّما قُلبت في النصب والجرّ للدلالة على الإعراب المقدَّر فيها، ولا يلزم مثلُ ذلك في الأسماء المقصورة... وذهب الجَرْمِيّ إلى أن الانقلاب فيها بمنزلة الإعراب. وفيه ضعفٌ؛ لأنّه يلزم أن تكون في حال الرفع غيرَ معربة، لأنّ الواو لامُ الكلمة في الأصل، ولم تنقلب عن غيرها»[(١)].

الدراسة والتحليل:

يقول ابن مالك [(٢)]:

وَارفَـعْ بِـوَاوٍ وانـصِبَنَّ بِـالألِف ∴ واجـرُرْ بِيَـاءٍ مَـا مِـن الأسمَـا أَصـف

مِـــن ذَاكَ ذُو إن صُـــحبَةً أبَانَـــا ∴ وَالفَـــمُ حَيـــثُ المِـــيم مِنـــهُ بَانَـــا

أبٌ أخٌ حَـــمٌ كَـــذَاكَ وَهَـــنُ ∴ وَالـــنَّقصُ فِـــى هَـــذَا الأخِـــيرِ أحـــسَنُ

وَفِـــى أبٍ وَتَالِيَيـــه يَنـــدُرُ ∴ وقَـــصرُهَا مِـــن نَقـــصِهِنَّ أشـــهَرُ

(١) شرح المنفصل ١/١٥٣، ١٥٤.

(٢) ينظر: ألفية ابن مالك ص١١، مكتبة القاهرة، ميدان الأزهر، مصر.

الأسماء الستة المعتلة، وهي: «أخوك» و «أبوك» و «حموك» و «فوك» و «هنوك» و «ذو مال» فهذه الأسماء متى كانت مفردة، ومكبرة، ومضافة إلى غير ياء المتكلم، كان رفعها بالواو، ونصبها بالألف، وجرّها بالياء؛ نحو قولك: « هذا أخوك وأبوك»، و «رأيت أخاك وأباك »، و «مررتُ بأخيك وأبيك » وكذلك سائرها، وهذا هو القول الأول في إعراب الأسماء الستة، أنها معربة بالحروف نيابة عن الحركات، وهو المشهور(١)، وقد أيدّ ابن مالك هذا القول، وهذا واضح من قوله: «وارفع بواو...» إلى آخره، هذا التقرير في الأسماء الستة نصٌّ منه على اعتماد القول بأن الحروف فيها هي نفس الإعراب بحكم الاستقلال (٢)، بل قال في شرح التسهيل معقباً على هذا المذهب: «وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عين التكلف، لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف؛ لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة، أصلاً كان أو زائداً، مع أن في جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة، وهو كون ذلك توطئة لأعراب المثنى والمجموع على حدِّه، لأنهما فرعان على الواحد وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله في الآحاد أُمِنَ مِنْ الاستبعاد، ولم يحد عن المعتاد، أيضاً إنما أُعربت هذه الأسماء، بالحروف ؛ لأنها حذفت لاماتها في حال إفرادها، وتضمنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها (٣) وهذا اختيار المصنف ؛ لأنه بدأ به(٤).

ولكن هذا الرأي مع تأييد ابن مالك له، وأنه أسهل المذاهب، وأبعدها عن التكلف، وأنَّ في إعراب الأسماء الستة بالحروف توطئة لإعراب المثنى والمجموع

(١) وهذا مذهب قطرب والزيادي والزجاجي وظاهر كلام الفارسي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه. ينظر: الإيضاح لأبي علي ص ٧٤، وتمهيد القواعد ٢٥٤/١، والهمع ١٢٥/١، والجمل ص ٣، وشرح الجمل ٥١/١.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ١٤١/١، والتذييل والتكميل ١٧٩/١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥١/١، والتذييل والتكميل ١٥٣/١

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٧٩/١.

على حدَّه، وفيه عوض عن حذف لاماتها[١]، لم يسلم من الضعف، وذلك لأن الإعراب زائد على الكلمة، ومن جملة هذه الأسماء: فوك، وذو مال، فيؤدي ذلك إلى بقائها على حرف واحد، واسم معرب على حرف واحدٍ لا يوجد في كلام العرب، أيضاً فإن في ذلك خروجاً عن النظائر ؛ لأن نظائرها من الأسماء المفردة إنما تعر ب بالحركات[٢].

ونصّ سيبويه أنْ ليس معرباً بالحروف إلا الأمثلة الخمسة[٣].

وكأن ابن مالك – رحمه الله – استشعر هذا النقد، فذكر: « لا يمنع من ذلك أصالة الحروف ؛ لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة، أصلاً كان أو زائداً»[٤].

وردّ عليه أبوحيان فقال: « نعم يمنع من ذلك؛ لأن الحرف الأصلي لا يكون إعراباً لأن الإعراب زائد على أصول الكلمة، أو ما نزل منزلة الأصل...»[٥].

الرأى الثاني:

وهو ما ذهب إليه سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك، وأبوحيان، وابن هشام، وغيرهم من المتأخرين[٦]: أنها معربة بحركات مقدّرة في الحروف ؛ وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبُوك، فأصله: أبَوُك فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل: أبُوُك، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت ففيها إتباع ثم حذف، وإذا قلت: رأيت أباك، فأصله: أبَوَك، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وإذا قلت: مررت بأبيك، فأصله: بأبَوِك، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبِوِكِ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فسكنت، وقبلها كسرة فانقلبت ياء، واستدل لهذا الرأي: بأنّ أصل

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١.
(٢) ينظر: شرح الجمل للزجاجي ٥١/١، والهمع ١٢٦/١.
(٣) كتاب سيبويه ١٩/١، ٢٠.
(٤) شرح التسهيل ٤٣/١.
(٥) التذييل والتكميل ١٨٠/١، وتمهيد القواعد ٢٥٤/١.
(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١٧٥/١، والهمع ١٢٦/١، وشرح التسهيل ٤٨/١.

الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدّرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه(١).

وقال ابن عصفور بعد ذكره الآراء السابقة: « فلم يبق إلا أنها معربة بالحركات المقدرات في الحروف وهو الصحيح قياساً على نظائرها من الأسماء المفردة»(٢).

وقال ابن مالك بعد ذكره هذا الرأي: « وهو مذهب قوي من جهة القياس لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء فوجب المصير إليه، واقتصر القول عليه»(٣).

ولنا هنا وقفة مع ابن مالك، كيف يختار المذهب الأول وهو المشهور وهو الإعراب بالحروف، ثم يقوي ويصحح هذا الرأي، ولذا يقول أبوحيان: « وقوله: على الأصح مما يُفسد اختياره أولاً أن هذه الحروف هي نفس الإعراب، وأنها نابت عن الحركات »(٤).

أيضاً ابن مالك اعترض على هذا الرأي بقوله: « ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه...» (٥).

وهذا الوجه مع تصحيح العلماء له، لا يخلو من الاعتراض عليه، وذلك لأن الأسماء المعتلة التي تعرب بحركات مقدرة لم يتبعوا فيها ما قبل الآخر الآخر، مثل «عصاك والفتى»، أيضاً طالما هذه الأسماء لا تعرب هذا الإعراب إلا بشرط إضافتها إلى غير ياء المتكلم لما لم تُرد اللام في الأسماء المحذوفة اللام منها؟ كأب وأخ هم وهن فتعامل معاملة « يد ودم» في رد اللام عند الإضافة (٦).

---

(١) ينظر: الهمع ١٢٦/١، وتمهيد القواعد ٢٥٤/١، والتذييل والتكميل ١٥٣/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٤/١، ٥٥.
(٢) شرح جمل الزجاجي ٥٤/١.
(٣) شرح التسهيل ٤٨/١، ٤٩، وينظر: تمهيد القواعد ٢٥٤/١.
(٤) التذييل والتكميل ١٧٦/١.
(٥) شرح التسهيل ٤٨/١، ٤٩، وينظر: تمهيد القواعد ٢٥٤/١.
(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٧٧/١.

وإن كان أبوحيان أجاب عن الاعتراض الأول فقال: « وأُتبع في هذه الأسماء، ولم يتبع في نظيرها مثل: «عصاك» ؛ لأن الإعراب كان قد دخل الحرف الذي قبل حرف إعراب في حال من الأحوال من غير أن يتغير معنى الاسم في الحالين حين قلت: أخٌ وأبٌ وحمٌ وهنُ، ولمّا لزم الإتباع في هذه أتبعوا في فيك وذي مال « وإن لم يدخل فيما قبل حرف الإعراب منهما إعراب في حال من الأحوال حملاً على أخواتهما، إذ قد استقر من أحكام كلامهم أنه إذا لزم شيء في بعض الباب حُمل الباقي عليه»[١].

أيضاً مما يؤخذ على هذا الرأي فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها، وهي بيان مقتضى العامل، ولا محذور في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حدّه [٢].

الرأى الثالث:

وهو ما ذهب إليه الجرمي، وهشام [٣] في أحد قوليه، أنَّ هذه الأسماء معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع[٤]، هذا التغير والانقلاب من الواو إلى الألف في حالة النصب، ومن الواو إلى الياء في حالة الجر، كما سبق توضيحه في الرأي الثاني، هو الإعراب عند الجرمي، وعدم التغير هو إعرابها في حالة الرفع، وهذا معناه أن الإعراب عند الجرمي ليس ظاهرًا ولا مقدرًا، وإنما هو معنوي[٥]، ويمكن القول أن ما ذهب إليه الجرمي محاولة للخروج من دائرة التكلف، ولون من ألوان التيسير، بدليل أن ابن يعيش عندما عقب على رأي الجرمي قال: « وفيه ضعف»، وهذا يعني أن فيه قوة، وليس الرأي بأكمله ضعيف، وإن كان هذا الرأي يعترضه بعض العقبات سنذكرها.

---

(١) التذييل والتكميل ١/١٧٦.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ١/٧٤.

(٣) هشام بن معاوية الضرير، أبوعبدالله النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تُعزى إليه، صنّف: مختصر النحو، الحدود، القياس، توفى سنة تسع ومائتين. ينظر: بغية الوعاة ٢/٣٢٨.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٧٧، ١٧٨، وتمهيد القواعد ١/٢٥٣، والهمع ١/١٢٧، وشفاء العليل ١/١٢٢، ١٢٣.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ١/٢٥٣.

قد لا يكون ترتيب هذا الرأي الثالث عند كثير من النحويين، ولكن لما كان محل البحث والنقاش بدأت به بعد الرأيين السابقين «المشهور والصحيح».

نسب هذا الرأي للجرمي كثيرٌ من العلماء، ومنهم: ابن يعيش، وإن كانت بعض المراجع تشير إلى أن هشام يشاركه الرأي في أحد قوليه [١].

رأى ابن يعيش:

ضعّف ابن يعيش ما ذهب إليه الجرمي، وقال: « وذهب الجرمي إلى أن الانقلاب فيها بمنزلة الإعراب، وفيه ضعف؛ لأنه يلزم أن تكون في حال الرفع غير معربة؛ لأن الواو لام الكلمة في الأصل ولم تنقلب عن غيرها »[٢].

وما ذهب إليه ابن يعيش صحيح، وذلك لما يأتي:

١- لأنَّ هذه الأسماء من جملة المفردات كـ «غلام زيد»، وسائر المفردات إنما تعرب بالحركات، فلو كانت معربة بالتغير والانقلاب لأدى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات [٣] إذاً يلزمه فيه عدم النظير، إذ لا يوجد في الأسماء المفردة معتلة الآخر كانت أو صحيحة ما إعرابه كذلك[٤].

٢- عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً؛ لأن التغير والانقلاب حالة النصب والجر، ومعدوم حالة الرفع، والعدم لا يكون علامة للإعراب [٥].

الرأى الرابع:

أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع، وعليه المازني والزجاج وفيه ضعف لأن الإشباع بابه الشعر[٦] أيضاً بقاء «فيك»

(١) والقول الآخر لهشام هو الرأي الأول: أنها معربة بالحروف.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١.
(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤/١.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٥٤/١، وتمهيد القواعد ٢٥٧/١، والهمع ١٢٧/١.
(٥) ينظر: المرجعان السابقان.
(٦) ومن الإشباع قول الشاعر من الطويل:

يُحِبُّكَ قلبي ما حَبِيتُ فإن أمُت ∴ يُحِبُّكَ عَظمٌ في التراب تريبُ

والبيت بلا نسبة. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣/١، ورصف المباني ص ١٣، والتراب والتريب واحد.

و«ذي مال» على حرف واحد[١].

الرأى الخامس:

أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف، وعليه الربعي وفيه ضعّف؛ لأن شرط النقل الوقف، وصحة المنقول إليه وسكونه، وصحة المنقول منه، وذلك كقول الشاعر:

أنا ابن ماوية إذ جدَّ النقُرِ[٢]

أراد: جدَّ النَقْرُ.

أما في الأسماء الستة فبالعكس ؛ لأنه إلى متحرك في الوصل.

أيضاً ضعف هذا الرأي؛ لأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر[٣].

الرأى السادس:

أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً، وعليه الكسائي والفراء، وفيه ضعف؛ لأن العامل لا يحدث علامتي إعراب في معرب واحد، وهذا لا نظير له [٤].

الرأى السابع:

التفصيل فيها: فـ «فوك وذو مال» معربان بحركات مقدرة في الحروف. والأربعة الباقية معربة بالحروف، وهذا مذهب السهيلي[٥]، وتلميذه أبي علي

(١) ينظر: الهمع ١٢٦/١، وتمهيد القواعد ٢٥٧/١، وشفاء العليل ١٢٢/١، وشرح جمل الزجاج لابن عصفور ٥٤/١.

(٢) رجز، مختلف في قائله، قيل لعبيد بن ماويّة في لسان العرب، وقيل لبعض السعديين أو لغيرهما. ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٣/١، والكتاب ١٧٣/٤، وأسرار العربية ص ٤١٤، والإنصاف ٧٣٢/٢، وشرح التصريح ٣٤١/٢، والمقاصد الشافية ٥٥٩/٤.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٣/١، والهمع ١٢٧/١، وتمهيد القواعد ٢٥٧/١.

(٤) ينظر: الإنصاف ص ١٧ المسألة الثانية، والهمع ١٢٧/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤/١

(٥) عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد... السهيلي المالقي، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات بارعاً في ذلك نحوياً.. صنّف: الروض الأنف، شرح الجمل لم يتم، التعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام، توفى سنة ٥٨١هـ. بغية الوعاة ٨١/٢.

الرُّنْدِي[1].

وهو مردود بما ردّ به المذهب الأول، وهو أن الأسماء الستة معربة بالحروف.

الرأيان الثامن والتاسع:

أن الحروف دلائل إعراب، قاله الأخفش، واختلف في معناه، فقال الزجاج والسيرافي: المعنى: أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلُب حركات من جنسها.

وقال ابن السرَّاج: معناه: أنها حروف إعراب، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير، وقد عُد هذان القولان مذهبين.

الرأى العاشر:

أنها معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معاً؛ فالأصل في: جاء أخوك: جاء أَخَوُك فنقلت حركة الواو إلى الخاء، والأصل في رأيت أخاك: رأيت أَخَوَك فأبدلت الواو ألفاً، والأصل في مررت بأخيك: بأَخَوِك نقلت الواو إلى الخاء، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها[2].

* * *

(١) ينظر: تمهيد القواعد ١٥٦/١، والتذييل والتكميل ١٧٨/١، والهمع ١٢٧/١، والرندي هو: عمر بن عبدالمجيد بن عمر الرُّندي، تلميذ السهيلي، قرأ القراءات عليه وعلى غيره، وأتقن علوماً، وصار إماماً في العربية، وله شرح الجمل للزجاجي، ورد على ابن خروف منتصراً لشيخه السهيلي. مات سنة عشر وستمائة. ينظر: البلغة ص ١٦٢، وبغية الوعاة ٢٢٠/٢.

(٢) ينظر: الهمع ١٢٧/١، ١٢٨، وتمهيد القواعد ٢٥٤/١ وما بعدها.

٢ ـ إعراب المثنى والجمع

قال ابن يعيش:« وقال أبوعمر الجَرميّ: الألفُ حرفُ إعراب كما قال سيبويه، وانقلابُها هو الإعراب. ولا يكاد ينفكّ من ضُعْف، وذلك أنّه يجعل الإعرابَ في الجرّ والنصب معنّى، لا لفظًا؛ لأنّ الانقلاب معنى؛ واللفظُ هو المقلوب، فيجعل إعرابَه في الرفع لفظًا لا معنًى. فخالف بين جهات الإعراب في اسم واحد، وذلك معدومُ النظير» (١).

الدراسة والتحليل:

يقول ابن مالك (٢):

بـــالألِفِ ارفَـــعِ المُثَنَّـــى وَكِـــلاَ ∴ إذَا بِمُـــضمَرٍ مُـــضَافاً وُصِـــلاَ

كِلتَـــا كَـــذاكَ اثنـــانِ واثنتـــانِ ∴ كَـــابنَينِ وابنـــتَينِ يَجريَـــانِ

وتَخلُفُ اليَا فِى جَمِيعِهَا الألِف ∴ جَـرّاً ونَـصباً بَعدَ فَتحٍ قَـد أُلِـف

اختلف العلماء في إعراب المثنى إلى مذاهب مختلفة، ولا يخرج الخلاف بين العلماء عن أحد أمور ثلاث، هل الألف والواو – في حالة الرفع – والياء في حالتي النصب والجر – حروف إعراب ؟ أم دلائل إعراب ؟ أم نفسها هي الإعراب؟ هذا هو محل الخلاف بين العلماء، وكلها موجهٌ إليها سهام النقد.

الرأى الأول:

ومن هذه الآراء ما ذهب إليه أبوعمر الجرمي: أن الألف حرف إعراب، وانقلابها – في حالة النصب والجر – هو الإعراب، وهذا معناه: أن الألف حرف إعراب فقط وليست هي إعراب، وإنما الإعراب هو الانقلاب، كما أقول حرف الدال في «زيد» حرف إعراب وليست إعراباً، وإنما الإعراب الحركة التي تظهر على الدال.

(١) شرح المفصل ١٨٨/٣.
(٢) ألفية ابن مالك ص ٦.

وهذا الوجه من العلماء مَنْ أيدَّه، ومنهم مِنْ وجه إليه سهام النقد، فمن الذين أيدوا هذا الوجه ابن عصفور حيث قال: «والصحيح أنهما معربان بالتغيير والانقلاب، وذلك أن الأصل في التثنية قبل دخول العامل أن تكون بالألف، والأصل في الجمع أن يكون بالواو، نحو: (زيدان وزيدون)، ونظير ذلك (اثنان وثلاثون)، وإذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئاً، وكان ترك العلامة لهما علامة، وإذا دخل عامل النصب أو الخفض عليهما قلبت الألف والواو ياء وكان ذلك علامة النصب والخفض، وليس في إعراب التثنية وجمع المذكر السالم بالتغيير والانقلاب خروج عن النظير؛ لأنه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع » [(١)].

وواضح مما سبق أنَّ ابن عصفور اختار مذهب أبي عمر الجرمي [(٢)].

وهناك كثير من العلماء على رأسهم ابن مالك انتقدوا ما ذهب إليه الجرمي وردوه من وجوه:

الأول: مخالفة النظائر، إذ ليس في المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما ترك العلامة له علامة، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك[(٣)].

وقد ردّ أبوحيان ما ذكره ابن مالك، فبعد أن ذكر الوجه السابق من وجوه الرد قال: فليس كذلك لأنَّ مذهب الجرمي في الأسماء الستة أنها معربة بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع؛ إذ قد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم: أبوجاد فليس في القول بذلك مخالفة النظائر [(٤)].

وأرى – والله أعلم – ما ذكره أبوحيان فيه تحامل على ابن مالك، وذلك لأنّ ما ذهب إليه الجرمي – في الأسماء الستة – وجهت إليه سهام

(١) شرح جمل الزجاجي ٥٦/١.
(٢) ينظر: تمهيد القواعد ص ٣٤٦، والمقاصد الشافية ١٦٠/١.
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١، وتمهيد القواعد ٣٤٧/١، والتذييل والتكميل ٢٨٩/١.
(٤) التذييل والتكميل ٢٩٠/١.

النقد، وضعَّفه كثير من العلماء فكيف يستشهد برأي ضعّفه هو – حيث يقول: «وذهب الجرمي إلى أن الانقلاب فيها بمنزلة الإعراب، وفيه ضعف ؛ لأنه يلزمه أن تكون في حال الرفع غير معربة، لأن الواو لام الكلمة في الأصل، ولم تنقلب عن غيرها»[(١)]، أيضاً – خلاف ما ذكر – يكون الأسماء الستة والمثنى والجمع – فيه مخالفة النظائر ولا وجه لما ذكره أبوحيان رداً على ابن مالك.

الثاني: أن الرفع أقوى وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى، وتخصيصه بجعل علامته عدمية منافٍ لذلك، فوجب إطرِّاحه.

الثالث: أن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع، وقد أمكن فيما نحن بسبيله، فلا عدول عنه، وذلك أنَّا نُقدر مغايرة الألف والواو في نحو: «عندي اثنان وعشرون » بالألف والواو فيهما قبل التركيب... وكما نُقدر ضمة «حيثُ» مرفوعاً بعد تسمية امرأة به غير ضمته قبل التسمية.... إلخ[(٢)].

الرابع: أن ترك العلامة لو صح جعله علامة الإعراب لكان النصب به أولى لأن الجر له الياء وهي به لائقة لمجانسة الكسرة، والرفع له الواو وهي به لائقة لمجانسة الضمة، وهي أصل الألف في المثنى فأبدلت ألفاً، كما قيل في: يوجل: ياجل، وفي يَوْتعد: ياتعد، فلم يبق للنصب إلا مشاركة الجر أو الرفع. [(٣)]

رأى ابن يعيش فيما ذهب إليه الجرمي:

بعدما ذكر ابن يعيش رأي الجرمي، قال: « ولا يكاد ينفك عن ضعيف»[(٤)].

---

(١) التذييل والتكميل ١٥٤/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١، والتذييل والتكميل ٢٨٩/١، ٢٩٠، وتمهيد القواعد ٣٤٧/١

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١، والتذييل والتكميل ٢٨٩/١، ٢٩٠، وتمهيد القواعد ١/ ٣٤٧

(٤) شرح المفصل ١٨٨/٣.

وما ذكره ابن يعيش صحيح، وأن ما ذهب إليه الجرمي لا يسلم من ضعف، وذلك لأنه يستلزم مخالفة النظائر، وكون وجه الرفع – وهو أقوى وجوه الإعراب – علامته عدمية، وهو مناف لقوة الرفع، أيضاً: لم نجعل العلامة عدمية مع إمكان أن تكون مقدرة؟.

الرأى الثاني:

أن الإعراب إنما هو بحركات مقدرة في الألف، فتقدر فيها الضمة، وفي الواو فتقدر فيها أيضاً الضمة، وفي الياء فتقدر فيها الفتحة والكسرة في النصب والجر، وهذا المذهب هو مذهب الخليل وسيبويه، واختاره الأعلم والسُّهيلي، وذلك أن هذه الألف والواو والياء لحقت لمعنى التثنية والجمع آخر الاسم، كما لحقت ألف التأنيث وتاؤه لمعنى التأنيث، وكما لحقت ياء النسب لمعنى النسب، فكما أن هذه حروف إعراب، فما كان منها صحيحاً قبل الإعراب ظاهراً، وما كان منها معتلاً قُدّرت فيه الحركات، فكذلك زيادة التثنية والجمع قدّر فيها الإعراب؛ لأن الألف لا تقبل الحركة بحال، والياء والواو تستثقل فيهما الحركات فقدر فيها الإعراب(١).

وهذا الرأي فيه ضعف أيضاً:

١ – لأنه يجب أن يحرك الياء في حالة نصب جمع المذكر السالم بالفتحة لكونها لا تستثقل، فتقول: « رأيت الزيدين ».

٢ – يجب أن تكون تثنية المنصوب والمخفوض بالألف لتحرك الياء فيهما وانفتاح ما قبلهما فتقول: « رأيت الزيدان»، و«مررت بالزيدان»(٢).

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٩١/١، ٢٩٢، وتمهيد القواعد ٣٤٧/١، ٣٤٨، والإنصاف ٣٤/١، ٣٥.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١، ٧٥، وتمهيد القواعد ٣٤٧/١، ٣٤٨، والتذييل والتكميل ٢٩١/١، ٢٩٢.

الرأى الثالث:

أن المثنى والجمع معربان بالحروف، وهو مذهب الكوفيين وقطرب[١]، واختاره ابن مالك وأشار إلى ذلك في أبيات الألفية السابقة: بالألف ارفع المثنى...

وهذا نصّ منه في أنَّ الألف هي العلامة كالضمة في المفرد، والياء في الجر والنصب أنها العلامة بنفسها من غير تقدير شيء، وهو الذي اختاره في «التسهيل»[٢].

واحتج على صحته في الشرح ببطلان ما عداه[٣] حيث يقول: « وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع، وهو أن الحروف الثلاثة هي الإعراب»[٤].

وما اختاره ابن مالك مردود من ثلاثة أوجه:

الأول: أن الإعراب زائد على الكلمة، وإذا قدر اسقاطه لم يخل بالكلمة، ولو قدرنا إسقاط هذه الحروف لاختل معنى التثنية والجمع.

الثاني: أن هذه الحروف تدل على التنثية والجمع، فلو كانت علامات للإعراب لأدى ذلك إلى أن كل واحد منهما على معنيين في حال واحد، والحرف لا يدل في حين واحد على أكثر من معنى واحد.

الثالث: أن الإعراب يحدثه العامل، وهذه الحروف موجودة قبل دخول العامل، لأنهم قالوا: «زيدان» و«زيدون» كما قالوا: «اثنان وثلاثون» قبل

(١) محمد بن المستنير أبوعلي النحوي المعروف بقطرب، لازم سيبويه، وكان يُدلج عليه، فإذا خرج إليه رآه على بابه، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليلٍ ! فلقب به، وأخذ عن أبي عيسى بن عمر، له: المثلث، النوادر، الصفات، الأصوات، العلل في النحو، إعراب القرآن وغير ذلك، مات سنة ست ومائتين. ينظر: بغية الوعاة ٢٤٢/١، ٢٤٣.

(٢) شرح التسهيل ٧٥/١.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ١٦٠/١.

(٤) شرح التسهيل ٧٥/١.

التركيب فدل ذلك على أنهما ليسا معربين بالحروف في الرفع، وإذا ثبت ذلك حُملَ النصب والخفض عليه في أنَّ الإعراب ليس بالحروف(١).

الرأى الرابع:

هو أن الإعراب مقدر في الحروف الذي كان حرف الإعراب قبل طروء التثنية والجمع، وأن حروف اللين المتجددة دلائل إعراب (٢)، يعني أنك إذا قلت: قام الزيدان فعلامة الرفع ضمة مقدرة في الدال منع من ظهورها الألف، والألف دليل على الإعراب، وإذا قلت: رأيت الزيدين فعلامة النصب فتحة الجر فيه كسرة مقدرة في الدال، ومنع من ظهورها الفتحة والكسرة شغلُ الحرف بالحركة التي اقتضتها الياء، والياء دليل على الإعراب، وكذلك في الجمع. (٣)

وهذا الرأي نسب إلى الأخفش والمبرد(٤) وغيرهما، وهو مردود من أوجه:

الأول: هذه الحروف المتجددة مكملة للاسم؛ إذ هي مزيدة في آخر الاسم لمعنى لا يفهم بدونها كألف التأنيث وتائه وياء النسب، فكما لم يكن ما قبل هذه محلاً للإعراب كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلاً له إذ الإعراب لا يكون إلا آخراً.

الثاني: أن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها لم تحتج إلى تغييرها كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم وفي ألف المقصور.

الثالث: أن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل، والحروف المذكورة محصلة لذلك فلا عدول عنها(٥).

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٥/١، ٥٦، وتمهيد القواعد ص ٣٤٨، ٣٤٩، والتذييل والتكميل ٣٠٠/٣.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ص ٣٤٨، والمقاصد الشافية ١٦١/١، والإنصاف ٣٣/١.

(٣) التذييل والتكميل ٢٩٣/١، ٢٩٤.

(٤) قال في المقتضب: « والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره – قول أبي الحسن الأخفش – وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان في الدال من (زيد) ونحوها ولكنها دليل على الإعراب لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ولا يكون إعراب إلا في حرف» ١٥٢/٢.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ص ٣٤٨، والإنصاف ٣٥/١، وشرح التسهيل ٧٥/١، والتذييل والتكميل ٣٩٤/١، ٣٩٥.

تعقيب:

واضح بعد عرض الآراء في إعراب المثنى والجمع أنها جميعاً لم تسلم من الاعتراض وما أجمل أن نستمتع باللغة – كما وضعها الأوائل دون الولوج في تعليلات قد تفسد علينا اللغة، ويؤيد هذا ما ذكره أبوحيان حين قال: وهذا الذي ذكره المصنف من الخلاف في الألف والواو والياء.. تطويل في هذا المختصر، وليس يُستفاد من ذلك حكم نطقي، ولا حكم في اختلاف معنى كلاميّ، وقد طوَّل أصحابنا وغيرهم في ذلك، وفي كون التثنية كانت بالألف والجمع السالم بالواو رفعاً وجرهما ونصبهما بالياء، وأيدوا لذلك علاً ليس تحتها طائل، وهي من فضول الكلام [١].

ومع هذا فإن المذاهب السابقة فيها القياس، وفيها المشهور، فالقياس فهو مذهب سيبويه[٢] والخليل – رحمهما الله تعالى –: وهو أن الإعراب مقدر في الأحرف الثلاثة، مع ما أخذ عليه من لزوم ظهور الفتحة في نحو: رأيت بَيتك، وقد أجيب عنه، بأنهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر في التثنية والجمع في الياء جعلوا الحكم في الياء حكماً واحداً، فلما قدروا الكسرة في الياء حالة الجر كذلك قدروا الفتحة حالة النصب أيضاً ما ألزمه ابن عصفور[٣] من أنه يجب أن تكون تثنية المنصوب والمخفوض بالألف لتجرد الياء فيهما وانفتاح ما قبلها – فليس بشيء – ؛ لأنه الحركة هنا عارضة والمعتبر في مثل هذا أصالة الحركة؛ ولهذا لم تنقلب في نحو: حَيَل مخفف حيأل[٤].

وأما المشهور فهو رأي الكوفيين واختيار ابن مالك وهو الجاري على ألسنة الناس، والتمسك بالظاهر أصل من أصول العربية، فإنَّ حروف اللين نجدها تختلف لاختلاف العوامل، كما تختلف الحركات[٥]. والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) التذييل والتكميل ٣٠٢/١.
(٢) الكتاب ١٧/١، ١٨.
(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦/١.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٩٢/١، ٢٩٣، وتمهيد القواعد ص ٣٤٩.
(٥) التذييل والتكميل ٣٠٢/١.

المبحث الثاني
٣ ـ الفاعل
« أزيد قام » ؟

قال ابن يعيش: «... وذلك نحوُ قولك: "أزيدٌ قام؟ " ورفعُه بالابتداء حسنٌ، لا قُبْحَ فيه، لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر. وأبوالحسن الأخفش يختار أن يكون مرتفعًا بفعل مضمر على ما قلناه. وأبوعمر الجرْميّ يختار أن يكون مرتفعًا بالابتداء »(١).

الدراسة والتحليل:

إذا ولي الاسمُ همزة الاستفهام نحو: أزيدٌ قام ؟ فالمختار حمله على إضمار فعل تقديره: أقام زيد قام، ويجوز أن يرفع على الابتداء، وقام في موضع الخبر(٢).

وذلك لأن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه ؛ لأن الاستفهام في الحقيقة عن الفعل؛ لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه، وتجهل علمه، والشك إنما وقع في الفعل، وأما الاسم فمعلوم عندك، وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل، لا للاسم، كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله، وإذا وقع الاسمُ بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعل، فالاختيار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر دلّ عليه الظاهر؛ لأنه متى اجتمع الاسم والفعل كان حمله على الأصل أولى، نحو: أزيدٌ ذهب! وهذا ما اختاره الأخفش(٣)، فيكون الاسم فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور.

بينما ذهب أبوعمر الجرمي إلى اختيار رفع الاسم بعد الهمزة على الابتداء والجملة الفعلية خبر، وهذا وجه حسن لا قبح فيه من وجهين:

الأول: أن هذا الحسن يختص بالهمزة من بين سائر أدوات الاستفهام، ولذا هناك فرق بين: هل زيدٌ قام؟، وبين: أزيد قام؟ من قبل أن سيبويه يفرق بين الهمزة

---

(١) شرح المفصل ١١٦/١.
(٢) ينظر: الارتشاف ١٣٢٢/٣.
(٣) ينظر: شرح المفصل ١١٦/١ بتصرف، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٠٦/١، والمقاصد النحوية ٩٢/٣.

و«هل» فعنده إذا قلت: « أزيدٌ قام»؟ جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازاً حسناً، وإذا قلت: « هل زيدٌ قام» ؟ يكون إضمار الفعل لازماً ويكون الاسم فاعلاً لفعل مضمر، وقبح رفعه بالابتداء.

يقول سيبويه: « حروف الاستفهام... لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصلُ غيرُ ذلك، ألا ترى أنّهم يقولون: هَلْ زيدٌ منطلقٌ، وهل زيدٌ فى الدار،... فإن قلت: هل زيداً رأيتَ وهل زيدٌ ذهب قَبُحَ ولم يجُزْ إلاّ فى الشعر، لأنّه لمّا اجتمع الاسمٌ والفعلُ حملوه على الأصل فإن اضطُرَّ شاعرٌ فقدّم الاسمَ نصبَ»[1].

الثاني: لِمَّ قبح رفع الاسم بعد «هل» ولم يقبح بعد الهمزة؟ لأن الهمزة أُمُّ الباب، وأعمّ تصرفاً وأقواها في باب الاستفهام؛ لأنها تدخل في مواضع الاستفهام من طلب التصديق، وطلب التصور، وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعاً، ويختص به... فلما كانت الهمزة أعمَّ تصرفاً، وأقوى في باب الاستفهام، توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، ويكون الخبر فعلاً، واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلة تصرفها[2].

يقول سيبويه: « وأمّا الألفُ فتقديمُ الاسم فيها قبل الفعل جائزٌ،...؛ لأنّها حرفُ الاستفهام الذى لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام فى الأصل غيُره»[3].

ولما كان المبتدأ والخبر محط الفائدة والجملة قبل دخول الاستفهام تدل على فائدة، دخل الاستفهام سؤالاً عن تلك الفائدة.

(١) الكتاب ٩٨/١، ٩٩.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٢١٧/١ بتصرف، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٠٦/١، والمقاصد الشافية ٩٢/٣.
(٣) الكتاب ٩٩/١.

تعقيب:

ما ذهب إليه الأخفش هو الأصل، وما ذهب إليه أبوعمر الجرمي حسن مع الهمزة لأنهم توسعوا فيها باعتبارها أم للباب لتمكنها وتصرفها بخلاف غيرها من أدوات الاستفهام.

يقول صاحب المقاصد الشافية: «وإنما خالفت الهمزة سائر أدوات الاستفهام لأنها أم الباب، فوقع التصرف فيها بخلاف غيرها، فجاز فيها ما لم يجز في غيرها»[1].

(١) ٣/٩٢.

المبحث الثالث
٤ ـ المفعول لأجله

قال صاحب الكتاب [١]: « ويكون معرفة ونكرة... قال الشارح: « إنّما قال ذلك رَدًّا على مَن زعم أنّ هذه المصادر التي هي المفعولُ له، نحوَ: "ضربتُه تأديبًا له" من قبيلِ المصادر التي تكون حالاً، نحوِ: "قتلتُه صَبْرًا"، و"أتيتُه رَكْضًا"، أي: صابرًا، وراكضًا، حكى ذلك ابنُ السَرّاج[٢] وغيرُه. وهو مذهبُ أبي عمر الجَرْميِّ والرِّيْاشيِّ[٣]، فهو عندهم نكرةٌ في نية الانفصال» أ. هـ[٤]

الدراسة والتحليل:

استقرّ عند النحويين أن المفعول لأجله المستكمل للشروط له ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة، والأكثر فيه النصب، نحو: ضربت ابني تأديباً، وجدتُ شكراً، ويجوز جره، فأقول: ضربتُ ابني لتأديب، وجدتُ لشكرٍ، لكن الأكثر النصب.

---

(١) المفصل في النحو ص ٣٧.

(٢) قال أبوبكر: « وقرأت بخط أبي العباس في كتابه: أخطأ الرياشي١ في قوله: مخافة الشر ونحوه "حال" أقبح الخطأ لأن باب لـ"كذا" يكون معرفة ونكرة، وهذا خلاف قول سيبويه، لأن سيبويه بجعله معرفة ونكرة إذا لم تضفه أو تدخله الألف واللام كمجراه في سائر الكلام» الأصول ٢٠٩/١، وينظر: الكتاب.

(٣) العباس بن الفرج أبوالفضل الرياشي اللغوي النحويّ، قرأ عل المازني النحو، وقرأ عليه المازني اللغة، كان عالماً باللغة والشعر، كثير الرواية عن الأصمعي، وأخذ عن المبرد وابن دريد، صنّف: كتاب الخيل، كتاب الإبل، ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب، وغير ذلك، قتله الزنج بالبصرة بالأسياف وكان قائماً يصلي الضحى في مسجده سنة سبه وخمسين ومائتين، ولم يدفن إلا بعد موته بزمان. ينظر: بغية الوعاة ٢٧/٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤٥٣/١، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٥٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٤٤/٩، والمقاصد الشافية ٢٦٨/٣، وتمهيد القواعد ١٨٨٩، وشفاء العليل ص ٤٦٣، والارتشاف ١٣٨٨/٣، والهمع ٩٩/٢، وشرح الأشموني ١٢٥/٢.

الثـــاني: أن يكون مُحلّى بالألف واللام، والأكثر جَرُّه، نحو: ضربتُ ابني للتأديب، ويجوز النصب، نحو: ضربتُ ابني للتأديب، ومما جاء فيه منصوباً قوله:

لاَ أقعُدُ الجُبنَ عَنِ الهيجَاءِ ∴ ولو توالت زُمَرُ الأعداء(١)

فـ «الجبن » مفعول له، أي: لا أقعد لأجل الجبن.

ومثله قول الشاعر:

فَلَيتَ لي بِهِمُ قَوماً إذا رَكِبوا ∴ شَنّوا الإغارَةَ فُرساناً وَرُكبانا(٢)

الثالث: أن يكون مضافاً، ويجوز فيه الأمران – النصب والجرُّ – على السواء، تقول: «ضربت ابني تأديبه، ولتأديبه »، قال تعالى: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾(٣) أيضاً منه قول الشاعر (٤):

وَأَغفِرُ عَوراءَ الكَريمِ ادِّخارَهُ ∴ وأعرضُ مِن شَتمِ اللَئيمِ تَكَرُّما

وفيا سبق يقول ابن مالك:

وَقَـــلَّ أن يَـــصحَبَهَا المُجَـــرَّدُ ∴ وَالعَكسُ فِـي مَـصحُوبِ أل وأنـشَدُوا

لاَ أقعُـدُ الجُـبنَ عَـنِ الهيجَـاءِ ∴ وَلَـــو تَوَالَـــت زُمَـــرُ الأعـــدَاءِ(٥)

---

(١) رجز، مجهول القائل. ينظر: المقاصد النحوية ٣١٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٤٤/٩، وشفاء العليل ص ٤٦٣، وشرح ابن عقيل ١٩١/٢.

(٢) البيت من البسيط وهو لقريط بن أُنيف في خزانة الأدب ٢٥٣/٦، والدرر ٤٢٣/١، وشرح شواهد المغني ٦٩/١، والمقاصد النحوية ٣١٧/٢، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٢٤٤/٩، وشرح ابن عقيل ١٩٠/٢.
والشاهد في قوله: (الإغارة) حيث جاءت معرفة بالألف واللام.

(٣) سورة البقرة من الآية (١٩).

(٤) البيت من الطويل، وهو لحاتم بن عدي الطائي. ينظر: المقاصد النحوية ٣١٨/٢، وخزانة الأدب ١٢٢/٣: ١٢٤، والمقاصد الشافية ٢٦٨/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٥٥/٢، وشرح المفصل ٤٥٤/١. والشاهد في قوله: «إدخاره» وقد جاء بالإضافة. الكتاب ٣٦٨/١.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١٨٧/٢ وما بعدها، وألفية ابن مالك ص ١٩.

جمهور العلماء على أن المفعول لأجله يأتي معرفة ويأتي نكرة – كما سبق توضيح ذلك –

بينما ذهب الجرمي والرياشي والمبرد[١] إلى أن شرطه أن يكون نكرة، وأن «أل» فيه زائدة، وإضافته غير محضة [٢]، وهذا هو محل الخلاف بين الجمهور والقائلين بتنكيره، وما ذهبوا إليه مردود لما يأتي:

١ – لو كان كذلك لم يأت معرفة بالألف واللام، ولا بالإضافة، وقد أجازوا قياساً: جئتك ابتغاء الخير، وفعلت ذاك حذرَ الشر، وفي القرآن الكريم: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [٣]، ومنه ما أنشده سيبويه لحاتم الطائي [٤]:

وَأَغفِرُ عَوراءَ الكَريمِ اِدِّخارَهُ ∴ وأعرضُ مِن شَتمِ اللَئيمِ تَكَرُّما

وهو كثير، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور.

٢ – ذهب المنكرون إلى تعريف المفعول لأجله – سواء بـ «أل» أو بالإضافة – إلى أنه من قبيل المصادر التي تكون حالاً، نحو: «قتلته صبراً » و« أتيته ركضاً » أي: صابراً، وراكضاً، ووقوع المصدر المنكر حالاً على خلاف الأصل حتى وإن كثر فإنه لا يقاس[٥]، يقول ابن مالك:

وَمَصدَرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يَقَع ∴ بِكَثرَةٍ كَبَغتَةً زَيدٌ طَلَع[٦]

---

(١) ينظر: رأي المبرد في الكامل ١/١٧١.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/١٣٨٨، والهمع ٢/٩٩، وشرح الأشموني ٢/١٢٥.

(٣) سورة البقرة من الآية (١٩).

(٤) من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٢٤، والمقاصد النحوية ٢/٣١٨، وخزانة الأدب ٣/١٢٢، والكتاب ١/٣٦٨، واللمع ص ١٤١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٧، والمقتضب ٢/٣٤٨.

(٥) جاءت مصادر أحوالاً بقلة في المعارف، نحو: جاء زيدٌ وحدَه، وبكثرة في النكرات، نحو: طلع زيدٌ بغتة، وجاء ركضاً، وقتلته صبراً، وذلك على التأويل بالوصف، أي: مباغتاً، وراكضاً، ومصيوراً، أي: محبوساً، ومع كثرة ذلك قال الجمهور لا ينقاس مطلقاً، وقاسه المبرد فيما كان نوعاً من العامل، فأجاز «جاء زيدٌ سرعةً» ومنع «جاء زيدٌ ضَحِكاً». ينظر: أوضح المسالك ٢/٣٠٨، وشرح ابن عقيل ٢/٢٥٢، ٢٥٣.

(٦) الألفية ص ٣٢.

أما حمل نحو: ابتغاء الخير، وضربت ابني التأديب، على المفعولة لأجله قياس، فكيف يسوي بين ما هو خلاف الأصل وبين القياس؟ فيحمل هذا على ذاك.

٣ - أن قولك: فعلته حذر الشر جواب لقوله: لمَّ فعلت كذا؟ وقولك: قتلته صبراً، جواب لقوله: كيف قتلته؟ فالأول سؤال عن السبب، والآخر سؤال عن الكيفية، وبينهما بَوْنٌ، ولا يصح أن يقع أحدهما موقع الآخر، قال سيبويه : «واعلمْ أنَّ هذا البابَ أتاه النصبُ كما أتَى البابَ الأوّلَ، ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله: كيف لقيتَه؟ كما كان الأوّلُ جوابا لقوله: لمه؟»(١).

٤ - من أدلة المنكرين قولهم: إن المراد ذكر السبب الحامل(٢)، فيكفي فيه النكرة فالتعريف زيادة لا تحتاج إليها.

وهذا مردود؛ لأنّ السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب فيحمله عليه فيعرفه ذات السبب، وأنها المعلومة له، ولا تنافي بينهما(٣).

٥ - مما ذكره سيبويه قوله: « وحسن في هذا الألف واللام يعني المفعول له؛ لأنه ليس بحال»(٤)، وهذا يدل دلالة واضحة أن التعريف في المصادر التي تقع مفعولاً له ليس زائداً وبالتالي لا تقع موقع الحال.

تعقيب:

ابن يعيش لم يبد رأيه صريحاً في هذه المسألة، وإن كان يُفهم من سياق كلامه أنه موافق لرأي الجمهور مما سبق يتضح جلياً فساد ما ذهب إليه المنكرون، ويجب ألا يلتفت إلى مثل هذه الآراء؛ لأن فيها خرقاً للقواعد المتفق عليها لدى جمهور العلماء.

---

(١) الكتاب ٣٧٢/١، وينظر: التذييل والتكميل ٢٤٤/٩، والمقاصد الشافية ٢٦٨/٣، ٢٦٩، والأصول ٢٠٩/١.

(٢) أي: الرافع ؛ لأن المفعول لأجله من شروطه أن يُفهم علة.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٤٤/٩، والهمع ٩٩/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٠/١، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٥٧/٢.

ولذا يقول صاحب تمهيد القواعد [١]: « وذهب الجرمي والرياشي إلى أن المفعول له لا يكون إلا نكرة، وهو مذهب مردود لا ينبغي التشاغل بمثله»[٢].

(١) محمد بن يوسف بن أحمد بن عبدالدايم الحلبي، محب الدين ناظر الجيش، وُلد سنة سبه وتسعين وستمائة، اشتغل ببلاده ثم قدم إلى القاهرة، لازم أبا حيان، والقزويني والتبريزي وغيرهم، له: شرح التلخيص، وشرح التسهيل، تمهيد القواعد، وغير ذلك، مات سنة ثمان وسبعين وسبعمائة هجرية. ينظر: بغية الوعاة ٢٧٦/١.

(٢) تمهيد القواعد ١٨٨٩، وينظر: التذييل والتكميل ٢٤٤/٩.

المبحث الرابع
الاستثناء
١ ـ حاشا الاستثنائية [١]

يقول ابن يعيش: « ولم يَحْكِ سيبويه في "حاشا" إلَّا الجرَّ، ولم يُجِز النصب بها. وقد خالَفَه جماعةٌ من الفريقَيْن في ذلك، فذهب أبوالعبّاس المبرّد، وهو قول أبي عمرو الجَرْميّ والأخفش إلى أنها تكون حرف خفض كما ذكر سيبويه، نحوَ قولك: "أتاني القوم حاشا زيدٍ"؛ لأن المعنى: "سِوَى زيدٍ". وقد تكون فعلًا من "حاشَيْتُ"، فتنصب ما بعدها بمنزلة "خَلا"، و"عَدا"»[٢].

---

(١) خصصت «حاشا» الاستثنائية ؛ لأن «حاشا» لها ثلاثة أقسام: الأول: أن تكون فعلاً ماضياً، بمعنى استثنى، ومضارعها أحاشي. كقول النابغة:

ولا أحاشي، من الأقوام، من أحد

وحكى ابن سيده أن حاشيت بمعنى: استثنيت، وأحاشي بمعنى: أستثني. ولا إشكال في فعلية هذه.

الثاني: أن تكون للتنزيه. كقوله: حاشى لزيد. وحاشى هذه ليس معناها الاستثناء، بل معناها التنزيه عما لا يليق بالمذكور. وقد يراد به تنزيه اسم، فيبتدرون تنزيه اسم الله تعالى، على جهة التعجب، والإنكار على من ذكر السوء فيمن لم يروه منه. وحاشى هذه – أعني التي للتنزيه – ليست حرفاً، بلا خلاف. كذا قال ابن مالك. وفيها قولان:

أحدهما أنها فعل. وهو قول المبرد، والكوفيين. وبه قال ابن جني، وغيره، في قوله تعالى " وقلن: حاشى لله". واستدلوا على فعليتها، بدخولها على الحرف، وبالتصرف فيها بالحذف. قلت: وهذان الوجهان يدلان على انتفاء حرفيتها... ولا يدلان على الفعلية، لأن الاسم يشارك الفعل، في هذين الأمرين.

وثانيهما أنها اسم. وهو ظاهر قول الزجاج. وصححه ابن مالك قال: الصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر، الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل. فمن قال: حاشى لله، فكأنه قال: تنزيهاً لله.

الثالث: أن تكون من أدوات الاستثناء. نحو: قام القوم حاشا زيد. وهي المقصودة في هذا البحث.

ينظر: الجنى الداني ص ٥٥٨ وما بعدها، وشرح التسهيل ٣٠٨/٢.

(٢) شرح المفصل ٥١١/٤.

وقال ابن هشام: «أن تكون للاستثناء فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنزلة «إلا» لكنها تجر المستثنى وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبوزيد والفراء وأبوعمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلا»(١).

وقال المرادي: «والثاني: أنها تكون حرفاً، فتجر، كما ذكر سيبويه. وتكون فعلاً، فتنصب. بمنزلة خلا وعدا. وهذا مذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج. وهو الصحيح، لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان»(٢).

الدراسة والتحليل:

يقول سيبويه: « وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء... ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً لم يكن كلاماً»(٣).

مذهب سيبويه وأكثر البصريين أن «حاشا» حرف جر دالٌّ على الاستثناء كـ «إلا» وهذا هو المشهور ؛ ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها، أو النصب بها، هذا واضح من النص السابق، ولذا يقول السيرافي: « وأما (حاشا) فهي عند سيبويه حرف جر، وليس باسم ولا فعل، وأما الجر بها فلا خلاف بين النحويين فيه»(٤)، ويقول ابن مالك: «المشهور جرُّ ما استثني بـ(حاشا) والحكم عليها بالحرفية(٥).

بينما ذهب أبوعمر الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبوزيد والفراء وأبوعمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى (إلا) (٦)، فإذا قلت: « لقيت القوم حاشا خالداً»، فخالدٌ لم

(١) مغني اللبيب ٢٠٤/١ ت ح الفاخوري.
(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ص ٥٦٢.
(٣) الكتاب ٣٤٩/٢، ٣٥٠.
(٤) شرح الكتاب ٩٨/٣.
(٥) شرح الكافية الشافية ٧٢٣/٢، وينظر: رصف المباني ص ١٧٨.
(٦) ينظر: مغني اللبيب ٢٠٤/١.

تلقه، وإذا قلت: «مررت بالقوم حاشا خالداً» فخالدٌ ممرور به؛ لأنه استثناء من منفي، فهذا بمنزلة: عدا زيداً، وخلا عمراً[١]، يقول المبرد: « وما كان سوى (إلا) (فحاشا، وخلا) وما كان فعلا (فحاشا وخلا) وإن وافقا لفظ الحروف، وعدا ولا يكون»[٢].

تعقيب:

ما ذهب إليه أبوعمر الجرمي ومَنْ تبعه من كون (حاشا) حرفاً جاراً – هو المشهور والكثير –، وقد تكون فعلاً وينصب بها، وهذا قليل، هو الصحيح ويعضده السماع، يقول ابن مالك: « وكون (حاشا) حرفاً جاراً هو المشهور، ولذلك لم يعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا أن ذلك ثابت بالنقل عمّن يوثق بعربيته، فمن ذلك قول بعضهم [٣]: « اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبع »، وقال الأخفش: وأما (حاشا) فقد سمعت مَنْ ينصب بها، ومن النصب بـ (حاشا) قول الشاعر [٤]:

حاشا قُرَيْشًا فإن اللهَ فضّلهم ∴ على البريّة بالإسلام والدِّين[٥]

وقال المرادي: « تكون حرفاً.. وتكون فعلاً بمنزلة (خلا) و(عدا).. وهو الصحيح لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان»[٦].

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥١١/٤.
(٢) المقتضب ٣٩١/٤.
(٣) انظر: شرح ابن عقيل ٢٣٩/٢، وأوضح المسالك ٢٩٣/٢.
(٤) البيت نم البسيط، وقيل للفرزدق وليس في ديوان، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢٣٩/٢، وشرح الأشموني ٢٣٩/١، وتمهيد القواعد ٣٣٠٤/٥، والمقاصد النحوية ٣٥٨/٢.
(٥) شرح التسهيل ٣٠٦/٢، ٣٠٧، وينظر: التذييل والتكميل ٣١٤/٨، وتمهيد القواعد ٢٢٠٤/٥، والمساعد ٥٧٤/١، ٥٨٥، وأوضح المسالك ٢٩٣/٢.
(٦) الجنى الداني ص ٥٦٢.

٢ ـ ما عدا وما خلا

انفرد الجرمي بإجازة الجر بـ (عدا) و (خلا) مقرونتين بـ (ما) على أن تكون زائدة، حكاه عن بعض العرب في كتاب (الفرخ) يقول ابن مالك:

وبعد «ما» الجرمي جرا بهما ∴ أجاز ناسبًا زيادة لـ «ما»[١]

الدراسة والتحليل:

(خلا وعدا) فيهما وجهان:

الأول: الجرُّ على أنهما حرفا جر، وهو وقليل، ومن شواهده قول الشاعر:

أبحنا حيّهم قتلا وأسراً ∴ عدا الشمطاءِ والطفل الصغير [٢]

والشاهد فيه: قوله: «عدا الشمطاء» حيث جر الاسم الواقع بعد (عدا) على أنه حرف جر.

ومن شواهد الجر بـ (خلا) قول الشاعر:

خلا الله لا أرجو سواك، وإنما ∴ أعُدُّ عيالي شُعبة من عيالكا[٣]

والشاهد فيه: قوله: (خلا الله) حيث جر الاسم الواقع (لفظ الجلالة) بهد (خلا) على أنه حرف جر، وفي البيت تقديم الاستثناء (خلا الله) على المستثنى منه: (لا أرجو سواك).

الثاني: النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما موقع (إلا) نحو: حضر القوم عدا زيداً، ومررت بالقوم خلا زيداً.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٢٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/٢، ٣١٠، والتذييل والتكميل ٣١٥/٨.

(٢) البيت من الوافر، وبلا نسبة في المقاصد النحوية ٣٥٤/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٦، وأوضح المسالك ٢٨٥/٢، وشرح التسهيل ٣١٠/٢، وشرح التصريح ٣٦٣/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣٥٨/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٤/٢، وشرح الأشموني ٢٣٧/١، وشرح التسهيل ٢٩١/٢، ٣١٠، وشرح التصريح ٣٦٤/١.

وتدخل عليهما (ما) المصدرية فيتعين النصب، نحو: قام القوم ما خلا زيداً، وقام القوم ما عدا زيداً، هذا قول الجمهور إنه يتعين النصب وكونهما فعلين(١).

ومن النصب بعد (ما خلا) قول الشاعر: (٢)

أَلا كُلُّ شَيءٍ ما خَلا اللَهَ باطِلُ ∴ وَكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالَةَ زائِلُ

و(ما) الداخلة عليهما مصدرية، وانتصاب الاسم بعدهما على أنه مفعول، وموضع (ما) والفعل نصب(٣).

وانفرد الجرمي بإجازة الجر بـ (عدا) و (خلا) مقرونتين بـ (ما) على أن تكون زائدة، وحكي عن بعض العرب ذلك، كما ذكر في كتاب (الفرخ) وما ذهب إليه الجرمي تبعه في ذلك أبوعلي الفارسي (٤)، والربعي(٥)، وغيرهما.

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢/٢٨٥، والتصريح ١/٣٦٤، وشرح الأشموني ٢/١٦٤، واللمع ٢ ١٢١.

(٢) البيت من الطويل وهو للبيد بن ربيعة العامري في شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٣٩، وشرح الأشموني ١/٢٨، ٢٩، ٢/١٦٤، وشرح التصريح ١/٣٦٥، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ١/١٥٠، وشرح المفصل ٢/٨٧، والعقد الفريد ٥/٢٧٣، ومغني اللبيب ١/٢٢٣، وبلا نسبة في: أسرار العربية ص ٢٢١، وأوضح المسالك ٢/٢٨٩،، ورصف المباني ص ٢٦٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٣، وشرح قطر الندي ص ٢٤٨، واللمع ص ١٥٤، والهمع ١/٢٢٦.

(٣) موضع الموصول وصلته نصب بلا خلاف، إما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل، وفيها معنى الاستثناء، فمعنى: قاموا ما عدا زيداً، قاموا وقت مجاوزتهم زيداً على الأول، أو مجاوزين زيداً على الثاني، وبه قال السيرافي، أو على الاستثناء كانتصاب (غير) في: قاموا غير زيد وإليه ذهب ابن خروف، والذي ينبغي أن يعتمد عليه هو الأول فإن كثيراً ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر. ينظر:التصريح ١/٣٦٥، والتذييل والتكميل ٨/٣١٦،وشرح الأشموني ٢/١٦٤.

(٤) ينظر: كتاب الشعر ١/٢٥.

(٥) علي بن عيسى بنن الفرج بن صالح الربعي، أبوالحسن الزهري، أحد أئمة النحو، أخذ عن السيرافي، ورحل إلى شيراز فلازم كلام الفارسي عشر سنين حتى قال له: ما بقي شيء تحتاج إليه، فرجع إلى بغداد، فأقام بها إلى أن مات. ينظر: بغية الوعاة ٢/١٨١.

وما ذهب إليه الجرمي غير صحيح ؛ لأن (ما) لا تزاد قبل الجار، بل بعده، نحو قوله:﴿ عَمَّاقَلِيلٍ ﴾ (١)، وقوله تعالى:﴿ فَبِمَارَحْمَةٍ ﴾ (٢) وما قالوه بالسماع فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه (٣).

(١) سورة المؤمنون من الآية (٤٠).
(٢) سورة آل عمران من الآية (١٥٩).
(٣) ينظر: مغني اللبيب ٢٢٣/١، والتذييل والتكميل ٣١٧/٨، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٦٥/١، وشرح الأشموني ١٦٤/٢.

المبحث الخامس
الإضافة

إعراب (مثل) في قوله تعالى: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [1]

قال ابن يعيش: « قرأ حمزة والكسائي: «مثلُ » بالرفع على الصفة لـ «حق» ونصب الباقون، ويحتمل النصب غير وجه، أحدها: أن يكون مبنياً لإضافته إلى عير متمكن، وهو «أنكم» و «ما» زائدة للتوكيد... وقال أبوعثمان المازني[2]: بني «ما » مع «مثل» فجعلها بمنزلة «خمسة عشر»... قال أبوعثمان: سيبويه[3] والنحويون يقولون: إنما بني «مثل» لأنه أضيف إلى غير معرب، وهو «أنكم»، وقال أبوعمر الجرمي: هو حال من النكرة وهو «حقٌ» [4].

الدراسة والتحليل:

قرأ ابن كثير ونافع وأبوعمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: «مثلَ ما» نصباً، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: « مثلُ ما » بالرفع[5]، وفي قراءة النصب عدة أوجه ذكر ابن يعيش بعضاً منها:

الأول: النصب على الحال، واختلف في صاحب الحال، فقال أبوعمر الجرمي: إنه حال من النكرة وهو «حقٌ» ومجيء الحال من النكرة إن لم يكن له مسوغ قليل وهو مع قلته جائز، وذلك لأن صاحب الحال كالمبتدأ في المعنى فحقه أن يكون معرفة، ولذا يقول ابن مالك[6]:

وَلَم يُنَكَّر غَالِباً ذُو الحَالِ إن ∴ لَم يَتَأخَّر أو يُخَصَّص أو يَبِـــنِ
مِن بَعدِ نَفيٍ أو مُضَاهِيهِ كلاَ ∴ يَبغِ امرُؤٌ على امرِىءٍ مُستَسهِلاَ

والآية الكريمة ليس فيها مسوغ من المسوغات التي ذكرها ابن مالك، ولكن ابن مالك احترز بقوله غالباً، مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ، من

(١) سورة الذاريات من الآية (٢٣).
(٢) ينظر: البحر المحيط ٥٥٣/٩، ولدر المصون ٤٨/١٠، وشرح المفصل ٧٣/٥.
(٣) ينظر: الكتاب ٤٥٢/٢، ١١٢.
(٤) شرح المفصل ٧٣/٥، ٧٤.
(٥) ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٦٠٩، والبحر المحيط ٥٥٣/٩.
(٦) ألفية ابن مالك ص ٣٣.

ذلك قولهم: مررت بماء قعدة رجل، وقولهم عليه مائة بيضاً، وأجاز سيبويه[١] فيها رجلٌ قائماً، وفي الحديث[٢]: « صلى وراءه رجال قياماً» وذلك قليل[٣]، يقول سيبويه: « وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبُه كنصبه في المعرفة، جعله حالا ولم يجعله وصفاً، ومثل ذلك: مررتُ برجل قائما، إذا جعلتَ الممرورَ به في حال قيامٍ. وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائما، وهو قول الخليل رحمه الله. ومثل ذلك: عليه مائةٌ بيضا؛ والرفعُ الوجهُ. وعليه مائةٌ عينا؛ والرفعُ الوجه. وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ؛ والجر الوجهُ. وإنما كان النصب هنا بعيدا من قبل أن هذا يكون من صفة الأول، فكرهوا أن يجعلوه حالا»[٤].

فمجيئ الحال من النكرة إن لم يكن له مسوغ من المسوغات السابقة قليل كما يفهم من كلام سيبويه وبعيد.

تعقيب:

ذكر ابن يعيش « أن ما ذهب إليه الجرمي صحيح، إلا أنه لا ينفك من ضعف ؛ لأن الحال من النكرة ضعيف» [٥]، والضعف المقصود هنا ما أوضحناه؛ لأن مجيئ الحال من النكرة بعيد وفيه صرف الكلام عن وجهه، ولذا ما ذكره ابن يعيش صحيح.

ونذكر باقي الأوجه الإعرابية تتمة للفائدة:

الوجه الثاني من الحال، أن يكون حالاً من الضمير في «لحقٌ» ؛ لأنه قد كثرُ الوصف

---

(١) يقول سيبويه: مررت برجلٍ معه كيسٌ مختوم عليهِ، الرفع الوجهُ؛ لأنه صفة الكيس والنصب جائز على قوله: فيها رجلٌ قائمًا وهذا رجلٌ ذاهبًا» الكتاب ٥٢/٢.

(٢) .... عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنِ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ...» باب الآذان، حديث رقم (٦٨٨).ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٢٠٣/٢، ٢٠٤.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ١٧٥/٢، ١٧٦، وشرح التصريح ٣٧٨/١.

(٤) الكتاب ١١٢/٢.

(٥) شرح المفصل ٧٤/٥.

بهذا المصدر، حتى جرى مجرى الأوصاف المشتقة [١] ؛ والعامل فيها «حقٌ»[٢].

الثاني: أنه نعت لمصدر محذوف أي: لحقٌّ حقاً مثل نُطقكم، أو أنه نعت لـ «حقٌ» وإنما بُني الاسم لإضافته إلى غير متمكن وهو «أنكم».

الثالث: أن « مثل» رُكب مع «ما» حتى صار شيئاً واحداً، كـ «خمسة عشر».

وهذا الوجه في ضعف ؛ لقلة بناء الحرف مع الاسم، فأما « لا رجل في الدار» فـ(لا) عاملة غير زائدة[٣].

أما قراءة الرفع ففيها أوجه:

الأول: على أنه خبر ثانٍ مستقل كالأول.

الثاني: على أنه مع قبله خبرٌ واحد نحو: هذا حلوٌ حامض.

الثالث: أنه نعت لـ «حقٌ» و «ما» مزيدة على الأوجه الثلاثة [٤].

(١) ولذا جاز أن يتحمل ضميراً، فجاز أن يعامل كالمشتق نحو: قائم.

(٢) ينظر: الدر المصون ٤٩/١٠، والتبيان للعكبري ١١٨٠/٢، والبحر المحيط ٥٥٣/٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٧٤/٥، والدر المصون ٤٧/١٠، والتبيان ١١٨٠/٢.

(٤) ينظر: الدر المصون ٤٦/١٠، والتبيان للعكبري ١١٨٠/٢، والبحر المحيط ٥٥٣/٥.

المبحث السادس
الجملة التعجبية
الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه

قال ابن يعيش: « فأما الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بظرف أو نحوه فمختلف فيه، فذهب جماعة من النحويين المتقدمين وغيرهم كالأخفش والمبرد إلى المنع من ذلك... وذهب آخرون كالجرمي وغيره إلى جواز الفصل بالظرف، نحو قولك: ما أحسن اليومَ زيداً، و« ما أجمل في الدار بكراً»[١].

وجاء في المقاصد الشافية [٢]: « وقد حكى المؤلف[٣] الإجماع على منع الفصل بغير الظرف والمجرور، قال في الشرح[٤]: وكذا لا خلاف في منع إيلائهما ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور، نحو: ما أحسن زيداً مقبلاً، وأكرم به رجلاً، قال: فلو قلت: ما أحسن مقبلاً زيداً، وأكرم رجلاً به – لم يجز بإجماع. انتهى، وفي هذا الإجماع نظر، فقد نُقل عن الجرمي في كتابه (الفرخ) [٥] أن الفصل بين « أُحْسَنَ» ومعموله بالظرف والحال والمصدر قبيح، وهو على قبحه جائز، والمصدر أقبحها عنده، فالخلاف واقع كما ترى ولكن الجمهور على ما قاله».

وقال ابن مالك: « وأما كون ذلك مذهب الجرمي فمشهور» [٦].

---

(١) شرح المفصل ٤/٤٢٢.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ٧٩٠هـ، تحقيق الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم البنا وآخرين ٤/٤٩٩، ٥٠٠.

(٣) ابن مالك.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠.

(٥) كتاب الفرخ من الكتب التي صنّفها الجرمي، ومعناه: فرخ كتاب سيبويه. ينظر: إنباه الرواة ٢/٨٠، ٤/٣٦٩.

(٦) شرح التسهيل ٣/٤٢.

الدراسة والتحليل:

الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه إما أن يكون بالظرف أو الجار والمجرور وهما إما يتعلقان بفعل التعجب أو لا، وإما أن يكون الفصل بغير الظرف أو الجار والمجرور، فهذه صور ثلاثة للعلماء وفيها أقوال:

وقبل الحديث عن أقوال العلماء نعرف علة المانعين، فعلَّة المانعين قالوا: إنَّ التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة، والأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع، فلما جاء كالمثل، والأمثال لا تغير [(١)] فكذلك جملة التعجب، وقيل العلة عدم الفصل بسبب ضعفهما بكونهما لا يتصرفان، فأشبها «إنَّ وأخواتها»، وقيل: لأنهما مشبّهان بالصلة والموصول لافتقار الأول إلى الثاني من جهة المعنى [(٢)].

واحتج الذين أجازوا الفصل بأن قالوا: رأينا «إنَّ» حرفاً مشبهاً بالفعل، ورأينا فعل التعجب فعلاً ناقص العمل والتصرف، وليس يبلغ من نقصان تصرفه أن يصير أضعف من «إنّ» التي ليست بفعل، وقد رأينا الفصل في «إنَّ» جائز بينها وبين الاسم بالظرف في قولك: «إنَّ فيها زيداً»، ويدل على جواز ذلك أيضاً قولهم: « ما أحسن بالرجل أن يصدق» وتقديره: ما أحسن بالرجل الصدق، وقد فصل بين «أحسن» وبين «الرجل» بالباء[(٣)].

أما عن صور الفصل بين الفعل والمتعجب منه، فالصورة الأولى إذا كان الفصل بغير الظرف والجار والمجرور، كالحال والمنادى والمصدر... إلخ، نحو: ما أحسن زيداً مقبلاً ّ ذكر ابن مالك – رحمه الله تعالى –: أنه لا خلاف في منع إيلائهما ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور، نحو: ما أحسن زيداً مقبلاً! وأكرم به رجلاً ! فلو قلت: ما أحسن مقبلاً زيداً! وأكرم رجلاً به! لم يجز بإجماع»[(٤)].

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٥٧/١، وشرح المفصل ٤٢٢/٤.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٠٩/١٠، ٢١٠.
(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٥٧/١، وشرح المفصل ٤٢٢/٤.
(٤) شرح التسهيل ٤٠/٣، وينظر: المقاصد الشافية ٤٩٩/٤، والتذييل والتكميل ٢١٠/١٠.

وتبعه في ذلك ابنه بدر الدين محمد في «شرح الخلاصة» فقال: « لا خلاف في امتناع الفصل بين الفعل والمتعجب منه بغير الظرف والجار والمجرور ،كالحال والمنادى[١].

والحقيقة أن الخلاف موجود، فقد نُقل عن الجرمي في كتابه (الفرخ) أن الفصل بين « أحسن» ومعموله بالظرف والحال والمصدر قبيح وهو على قبحه جائز، والمصدر أقبحها عنده، فالخلاف واقع كما ترى[٢].

وقال أبوحيان: « وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر، فأجاز: ما أحسن إحساناً زيداً ! ومنع ذلك الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر، وإجازته هو أن ينصب المصدر »[٣].

وأما الفصل بالمنادى فقال بدر الدين ابن مالك[٤]: « لا خلاف في منع ذلك »[٥] وقال أبوه أبوعبدالله بن مالك [٦]: قول علي بن أبي طالب (ﷺ) لمّا قُتل عمار بن ياسر: « أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجدلاً » مصحح لجواز الفصل بالنداء.

وأجاز ابن كيسان[٧] الفصل بـ (لولا) نحو: ما أحسن لولا بخله زيداً !، وأحسن لولا بخله بزيد، ولا حجة له على ذلك [٨].

---

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تحقيق د/ عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ص ٤٦٤ ط دار الجيل بيروت.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٤/٥٠٠.

(٣) التذييل والتكميل ١٠/١١٠، والارتشاف ٤/٢٠٧١.

(٤) محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الإمام بدر الدين بن الإمام جمال الدين الطائي الدمشقي النحوي، أخذ عن والده، تولى وظيفة والده بعد وفاته وتصدى للاشتغال والتصنيف، له: شرح ألفية والده، شرح كافيته وشرح لاميته، تكملة شرح التسهيل وغير ذلك، توفى سنة ٦٨٦هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/٢٢٥.

(٥) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٤٦٤.

(٦) شرح التسهيل ٣/٤١.

(٧) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبوالحسن النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب، من تصانيفه المهذب في النحو، اللامات، البرهان، معاني القرآن، علل النحو، وغير ذلك، مات سنة ٢٩٩هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/١٩.

(٨) ينظر: الارتشاف ٤/٢٠٧٢.

الصورتان الأخيرتان الفصل بالظرف والجار والمجرور سواء تعلق بالفعل أم لم يتعلق بفعل التعجب.

إذا كان الظرف والجار والمجرور يتعلق بغير الفعل فلا يجوز أن يليهما، ومثال ذلك: ما أحسنَ آمراً بمعروف !، وما أقبح ضاحكاً في الصلاة ! فلو قلت: ما أحسن بمعروف آمراً ! وما أقبح في الصلاة ضاحكاً ! لم يجز[١] قال ابن مالك: « لا خلاف في منع الفصل بذلك »[٢].

وأما إذا كان معمول فعل التعجب ظرفاً أو مجروراً فقد قال ابن مالك[٣]:

وَفصلُهُ بِظَرفٍ أو بِحَرفِ جَرّ ∴ مُستَعملٌ وَالخلفُ فِى ذَاكَ استَقَر

نعم هناك خلاف بين العلماء في هذه الصورة، وهي فصل المعمول بين فعل التعجب والمتعجب منه، نحو: ما أحسن في الدار زيداً!، وما أجمل اليوم عمراً، فذهب الأخفش[٤]، والمبرد[٥]، وأكثر البصريين إلى أن ذلك لا يجوز، واختاره الزمخشري[٦] ونسبه الصيمري[٧] إلى سيبويه،، ونصُّ سيبويه: هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يَجْر مَجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه: « وذلك قولك: ما

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢١٠/١٠.
(٢) شرح التسهيل ٤٠/٣، والارتشاف ٢٠٧٠/٤.
(٣) ألفية ابن مالك ص ٤٣.
(٤) سبقت ترجمته: سعيد بن مسعدة أبوالحسن الأخفش الأوسط أحد الأخافش الثلاثة المشهورين، مات سنة ٢٢١هـ. ينظر: بغية الوعاة ٥٩٠/١. ينظر رأي الأخفش في: شرح المفصل لابن يعيش ٤٢٢/٤، والتذييل والتكميل ٢١١/١٠.
(٥) قال المبرد: « ولو قلت: ما أحسن عندك زيداً !، وما أجمل اليوم عبدالله ! لم يجز... لأنَّ هذا الفعل ما لم يتصرف لزم طريقة واحدة، وصار حكمه كحكم الأسماء» المقتضب ١٧٨/٤.
(٦) المفصل في علم العربية ص ٢٧٨.
(٧) عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، من نحاة القرن الرابع الهجري، له كتاب التبصرة في النحو، أحسن فيه التعليل على قول البصريين. ينظر: البلغة ص ١٢٥، وبغية الوعاة ٤٩/٢، وإنباه الرواة ١٣٣/٢.

أحسن عبدالله !.... ولا يجوز أن يتقدم (عبدالله) وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئاً عن موضعه.... »[١].

وقال الصيمري: « ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيبويه ؛ لأن فعلَ التعجب لا يتصرف وقد لزم طريقة واحدة ضعف عن الفصل، وقد أجاز غيرُ سيبويه الفصل فيه بالظرف، وحروف الجر كقولك: ما أحسن في الدار زيداً !، وما أحسنَ اليومَ عمراً »[٢].

قال السيرافي عند تفسيره لقول سيبويه: « ولا تزيل شيئاً عن موضعه» إنما أراد أنك تقدم (ما) وتوليها الفعل، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل، ولم يعرض الفصل بين الفعل والمتعجب منه »[٣]. إذاً نسبة الصيمري هذا الرأي لسيبويه فيه نظر ؛ لأن نص سيبويه لا يشعر إلى ما قاله الصيمري، وتفسير السيرافي لنص سيبويه يؤيد ما ذكرتُ أيضاً ما ذكره الشيخ أبوعلي الشلوبين[٤] – رحمه الله تعالى –: « حكى الصيمري أنَّ مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله، والصواب أنَّ ذلك جائز، وهو المشهور والمنصور »[٥].

ومن المانعين الزمخشري حيث يقول: « ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل، فلا يقال: عبدالله ما أحسن! ولا ما عبدالله أحسن! ولا بزيد أكرم! ولا ما أحسن في الدار زيداً ! ولا أكرم اليوم بزيد !، وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره من أصحابنا، وينصرهم قول القائل: ما أحسن بالرجل أن يصدق[٦]، وعلق ابن مالك – رحمه الله تعالى – على ما ذهب إليه الزمخشري،

(١) الكتاب ٧٣/١.
(٢) تبصرة المبتدئ وتذكرة المنتهى، تحقيق د. يحيى مراد ص ١٥٧.
(٣) شرح كتاب سيبويه ٣٥٧/١.
(٤) عمر بن محمد بن عمر، أبوعلي الشلوبين، وهو بلغة الأندلس: الأشقر الأبيض، إمام في العربية واللغة أخذ الجلة عنه (كتاب سيبويه)، مات سنة خمس وأربعين وستمائة. ينظر: البلغة ص ١٦٢، ١٦٣، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢، وإنباه الرواة ٣٣٢/٢.
(٥) شرح المقدمة الجزولية ٨٩٢/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٩٧/٢، ١٠٩٨، والتذييل والتكميل ٢١٢/١٠، وتمهيد القواعد ٢٦٣٢/٦.
(٦) المفصل في علم العربية ت د / فخر صالح قدارة ص ٢٧٧، ٢٧٨.

بعد أن ذكر رأيه فقال: «ومن العجب اعترافه بنصرهم، والتنبيه على بعض حججهم بعد أن خالفهم بلا دليل»(١).

بينما ذهب الجرمي وكثير من البصريين، والفراء من الكوفيين إلى جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور نحو: « ما أحسن اليوم زيداً! وما أجمل في الدار بكراً » واحتجوا بأن فعل التعجب وإن كان ضعيفاً فلا ينحط عن درجة «إنَّ» في الحروف، وأنت تجيز الفصل في «إنَّ» بالظرف من نحو: « إنَّ في الدار زيداً»... وإذا جاز ذلك في الحروف، كأن في الفعل أجوز، وإن ضعُف ؛ لأنه لا يتقاصر عن الحرف (٢).

ومما يؤيد ما ذهب إليه الجرمي ثبوت ذلك عن العرب نظماً ونثراً، فمن النظم قول الشاعر:

وقال نبي المسلمين تقدَّموا ∴ وأحبب إلينا أن تكون المقدّما (٣)

وقال الشاعر (٤):

خليلي ما أحرى بذي اللُّب أن يرى ∴ صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر

ومن النثر قول عمرو بن معد يكرب(٥): ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكثر في اللزيات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها ».

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٩٩/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٢٢/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٥٧/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعباس بن مرداس، كما في المقاصد النحوية ٧٣/٣، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩، وشرح ابن عقيل ١٥٧/٢، وشرح الأشموني ٣٦٤/٢، وشرح التسهيل ٣٥/٣، ٤١، وشرح التصريح ٦٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، وشرح المرادي ٩٥/٣

(٤) البيت من الطويل، والبيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٧٥/٣، وشرح ابن الناظم ص ٣٣١، وشرح ابن عقيل ١٥٨/٢، وشرح الأشموني ٣٦٨/٢.

(٥) وفد عمرو بن معد يكرب الزبيدي علي مجاشع بن مسعود السّلمي وكانت بين عمرو وبين سليم حروب في الجاهلية فقدم عليه البصرة يسأله الصلة فأعطاه فلما خرج من عنده قال له أهل المجلس كيف وجدت صاحبك؟ قال لله بنو سليم ما أشد في الهيجاء لقاءها... إلخ. ينظر: العقد الفريد ٣١٩/١.

أيضاً قول علي بن أبي طالب [1] (ﷺ) حين مَرَّ بعمار بن ياسر (ﷺ) فمسح التراب عن وجهه، وقال: أعزز عليّ أبا اليقظان أني أراك صريعاً مُجدلاً، ففصل بـ (عليّ)، والمنادى»[2].

تعقيب:

لم يصرح ابن يعيش فيما ذهب إليه الجرمي، وإنما يفهم من سياق كلامه أنه مع الجمهور الذين صححوا ما ذهب إليه الجرمي، وما ذهب إليه الجرمي هو الصحيح من حيث القياس والسماع.

أما القياس فليس فعل التعجب بأضعف من «إنَّ» أيضاً فإن الظرف والجار والمجرور يُغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وهما كالشيء الواحد، فلأن يُفتقر الفصل بهما هنا أولى. أيضاً إنَّ (بئس) أضعف من فعل التعجب، وقد فصل في نحو: ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾[3]، فأن يفصل هنا أولى[4].

أما السماع فقد سبق نظماً ونثراً.

أيضاً الجمهور صححوا ما ذهب إليه الجرمي واختاره كثير من العلماء.

---

(١) في غريب الحديث للخطابي في حديث علي أنه وقف على طلحة يوم الجمل وهو صريع فقال: « أعزز عليّ أبا محمد أن أراك مجدلاً تحت نجوم السماء » ١٥٥/٢، ٣٢٢/٣، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٤٨/١، ٢٢٩/٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، والمساعد ١٥٨/٢، والهمع ٤٠/٣، والارتشاف ٢٠٧٢/٤، والأشموني ٢٤/٣، ٢٥.

(٣) سورة الكهف من الآية (٥٠).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢١٣/١٠، وتمهيد القواعد ٢٦٣٢/٦.

المبحث السابع
إعراب الفعل

قال ابن يعيش: « وأما حروف العطف، فـ (أو) و (الواو) و(الفاء) فهذه الحروف أيضاً ينصب الفعل بعدها بإضمار «أنْ » وليست هي الناصبة عند سيبويه[١].. وذهب الجرمي[٢] إلى أنها هي الناصبة بأنفسها.... »[٣].

الدراسة والتحليل:

ذهب البصريون – وعلى رأسهم سيبويه – إلى أن نصب الفعل المضارع بعد هذه الحروف بـ «أنْ» مضمرة وجوباً – وهذه الحروف عملها العطف، فلا يتقدم معمول الفعل عليها، ولا يفصل بينها وبين الفعل.

وقال الجرمي[٤]: الواو والفاء هي الناصب بأنفسها.

وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن النصب بالخلاف.

هذه أقوال ثلاثة في ناصب الفعل المضارع بعد الأحرف الثلاثة [٥]، وذكرت بعض الكتب أن مذهب الجرمي وبعض الكوفيين أن النصب بـ (حتى) نفسها أيضاً[٦].

وحجة الجمهور أن النصب بـ (أن) مضمرة وجوباً، وذلك لأن هذه حروف عطف، وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال، وكل حرف يدخل

---

(١) قال سيبويه: هذا باب الفاء « اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أنْ) وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك ». الكتاب ٢٨/٣.

(٢) وقيل إن هذا مذهب الكسائي وبعض الكوفيين، وفي هذا يكون الجرمي وافق رأي الكوفيين. ينظر: الارتشاف ١٦٦٨/٤.

(٣) شرح المفصل ٢٣٢/٤، وينظر: المقاصد الشافية ٤٩/٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢٨/٣.

(٤) وقيل إن هذا مذهب الكسائي وبعض الكوفيين، وفي هذا يكون الجرمي وافق رأي الكوفيين. ينظر: الارتشاف ١٦٦٨/٤.

(٥) ينظر: الارتشاف ١٦٦٨/٤.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٣٦/٦، وإن كان في الإنصاف في مسائل الخلاف لم يذكر الجرمي ونسب هذا الرأي للكوفيين. الإنصاف ٥٩٧/٢.

على الأسماء والأفعال فهو حرف غير مختص، والحروف غير المختصة لا تعمل؛ فلذلك وجب أن يقدر «أنْ» بعدها ليصبح نصب الفعل، إذ كانت هذه الحروف مما لا يجوز أن يعمل في الأفعال(١).

وأما قول أبي عمر الجرمي فمردود، وذلك لو كانت هذه الحروف ناصبة بأنفسها، لكانت كـ (أنْ) وكان يجوز أن تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على (أنْ) فكان يلزم أن يجوز عنده أن يقال: « ما أنت بصاحبي فأحدثك وفأكرمك » لأن الفاء هي الناصبة، وكان يجوز أن يقال: « لا تأكل السَّمك وتشرب اللبن وتأكلَ التمر » لأن (الواو) هي الناصبة كما تقول: أريد أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن وأن تدخل الحمام ؛ لأن الواو هي الناصبة، ألا ترى أن الواو في القسم، لما كانت هي العاملة للخفض مكان الباء، ساغ دخول حرف العطف عليها، وجاز أن يقال: «والله ووالله، والرحمن، ووالرحمن» ولما كانت واو « رُبَّ » أصلها العطف، لم يجز دخول حرف العطف عليها، فلا يقال في نحو قول الشاعر (٢):

وبلدة ليس بها أنيس

« ووبلدة » كذلك ههنا، لو كانت هذه الحروف هي الناصبة بأنفسها؛ لجاز دخول حرف العطف عليها، كما جاز دخوله على واو القسم، ولما امتنع منها ذلك دلّ على أنَّ أصلها العطف كواو « رُبَّ» (٣).

وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن النصب في هذه الأفعال لا بهذه الحروف بل هي منصوبة على الخلاف ؛ لأنها عطفت ما بعدها على ما يخالفه، وذلك عندما تقول: « لا تظلمني فتندم » دخل النهي على الظلم، ولم

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٢/٤ بتصرف.
(٢) رجز لجردان العود كما في المقاصد النحوية ٣٣٩/٢، وخزانة الأدب ١٥/١٠، ١٨، وشرح التصريح، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٢١٧، وأوضح المسالك ٢٦١/٢، والأشباه والنظائر ٩١/٢، والإنصاف ٢٧١/١، والجنى الداني ص ١٦٤، ورصف المباني ص ٤١٧، وشرح الأشموني ٢١٩/١، وشرح التسهيل ٢٨٦/٢.
(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه ٢٨/٣، والمقتضب ٢/ ٦، ٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٣٠/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٣/٤، وتمهيد القواعد ٤١٩٦/٨.

يدخل على الندم، فحين عطفت فعلاً على فعل لا يشاكله في معناه، ولم يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله، استحق النصب بالخلاف، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم: « لو تُركتَ والأسدَ لأكلك »[١] من قبل أن الأفعال فروع الأسماء فإذا كان الخلاف في الأصل ناصباً، وجب أن يكون في الفرع كذلك.

والخلاف الذي يوجب النصب في الأسماء أشياء منها: نصب الظروف بعد الأسماء، نحو: « زيدٌ عندك»، و«زيدٌ خلفك» لما خالفت هذه الظرف ما قبلها، نصبت على الخلاف[٢].

وما ذهب إليه الفراء وأصحابه مردود ؛ لأن قاعدة النصب على الخلاف لا تسير على نسق واحد، فهل كان الخلاف مؤثراً في نحو: ما مررت بزيد لكن بعمرو، وما قام زيدٌ لكن عمرو، وما رأيت زيداً لكن عمراً ؟ وما بعد (لكن) يخالف ما قبلها، وكذلك (لا) في العطف، إذا قلت: جاءني زيدٌ لا عمروٌ، ومررت بزيد لا عمروٍ، ورأيت زيداً لا عمراً.

أيضاً مما يرد ما ذهب إليه الفراء وأصحابه أنه لا فرق بين: « لو تركت والأسد» وبين « ضُربتَ وزيدٌ » و « قمت وزيدٌ » أكد الضمير أو لم يؤكد [٣].

تعقيب:

مما سبق يتضح أنَّ أرجح الأقوال ما ذهب إليه سيبويه والجمهور لسلامته من الاعتراضات، وبعده عن المخالفات، وسيره وفق الأصول النحوية[٤].

---

(١) الأسد منصوب على الخلاف في (التاء) على رأي الفراء وأصحابه؛ لأنه لا يصلح أن يقال لو تُركت وترك الأسد من قبل أن الأسد لا يُقدر عليه فيمسك ويترك ؛ فإذا قالت العرب: لو ترك زيدٌ والأسدُ لأكله، آثروا الرفع لموافقة الأسد زيداً ؛ لأنهما ظاهران. ينظر: شرح السيرافي ٢٢٩/٣.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٢٩/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٣/٤.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢٩/٣.

(٤) الأصول النحوية المقصودة هنا « الفاء والواو وأو » حروف للعطف، وفي نصب الفعل المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة وجوباً، عدم خروج هذه الحروف عن أصلها أما قول الجرمي والفراء فيه خروج عن الأصل.

الفصل الثاني

الآراء الصرفية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الميزان الصرفي.

المبحث الثاني: الجموع.

المبحث الثالث: التصغير.

المبحث الأول
الميزان الصرفي
اختلاف العلماء في وزن (كلتا)

يقول ابن يعيش: « وحال (كلتا) كحال (كلا) في الإفراد والانقلاب، إلا أنها مؤنثة، قال الله تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (١).

وقد اختلف العلماء في هذه التاء، فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث، والتاء بدل من لام الكلمة، كما أبدلت منها في « بنت» و «أخت» ووزنها « فِعْلى» كـ «ذكرى» و «حِضْرَى » وهو بنت.

وذهب أبوعمر الجرمي إلى أن التاء للتأنيث، والألف لام الكلمة، كما كانت في (كلا) (٢).

الدراسة والتحليل:

« كلا وكلتا» من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى، ويضافان للظاهر والمضمر، كلا الرجلين، وكلاهما، وكلتا المرأتين، وكلتاهما، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط:

الأول: التعريف، فلا يضافان لنكرة مطلقاً، فلا يجوز: كلا رجلين، ولا كلتا امرأتين عند البصريين، خلافاً للكوفيين، فإنهم أجازوا إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو: «كلا رجلين عندك محسنان»... وحكوا: «كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها» أي تاركة للغزل.

الثاني: الدلالة على اثنين إما بالنص مضمراً كان أو مظهراً، فالأول: نحو: «كلاهما وكلتاهما»، والثاني نحو: كلا الرجلين،﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ﴾ [الكهف: ٣٣] أو بالاشتراك بين المثنى والجمع، نحو قوله:

كلانا غنى عن أخيه حياته ∴ ونحن إذا متنا اشدُّ تغانيا(٣)

---

(١) سورة الكهف من الآية (٣٣).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٦١/١ ت/ أميل يعقوب، وينظر: تمهيد القواعد ٣٢٩/١، والهمع ١٣٨/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ٤٨١/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١١٧/٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: أوضح المسالك ١٣٨/٣، وشرح الأشموني ٣١٦/٢، ومغني اللبيب ٢٠٨/١، والهمع ١٣٨/١.

فإن كلمة «نا» مشتركة بين الاثنين والجماعة.

الثالث: أن يكون المضاف إليه كلمةً واحدةً، فلا يضافان إلى كلمتين متفرقتين، فلا يجوز: كلا زيد وعمرو[١]، وأشار ابن مالك إلى هذه الشروط بقوله [٢]:

لُمفهِمِ اثنَينِ مُعَرَّفٍ بِلاَ ∴ تفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلتَا وَكِلاَ

لام (كلا وكلتا):

ألف (كلا) لام الكلمة، وليست زائدة ؛ لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين، وعلى هذا ألف (كلا) كألف (عصا)، ووزنها: (فِعَل) كـ (مِعي).

وذهب سيبويه إلى أن ألفها منقلبة عن ياء ؛ لأنها تقلب ياء عند التثنية.

قال سيبويه: « لو سميت بـ (كلا) وثنيت لقلبت الألف ياء »[٣]

واختار ابن يعيش أن تكون منقلبة عن واو، فقال: والأمثل أن تكون منقلبة عن واو؛ لأنها قد أبدلت تاءً في (كلتا) وإبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء؛ والعمل إنما هو على الأكثر، وإنما أميلت لكسرة الكاف، ولأنها تنقلب ياءً، وذلك إذا أضيفت إلى مضمر حال النصب والجر، نحو: « ضربتُ الرجلين كليهما»، و «مررت بهما كليْهما»، وإنما قلبوها في هذه الحالة تشبيهاً بـ «عليك» و «إليك»، و«لديك»[٤].

وحال «كلتا» كحال «كلا» في الإفراد والانقلاب، إلا أنها مؤنثة قال الله تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[٥]، فألف «كلتا» كألف «حبلى» ووزنها: فِعْلى، كـ (ذكرى) وألفها للتأنيث، والتاء بدل من لام الكلمة وهي واو أو ياء على اختلاف بين العلماء، فالتاء بمنزلة الواو في شروى[٦] صارت التاء التي هي بدل

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح، ت / محمد باسل عيون السود ٧٠٧/١، ٧٠٨.
(٢) ألفية ابن مالك ص ٢٣، ت / محمد عبدالعزيز العبد، دار الصحابة بطنطا.
(٣) الكتاب ٣٦٤/٣.
(٤) وجه الشبه بينهما أنّ آخرها ألف، كأواخر: عليك...، وهي ملازمة للإضافة، كما أن (عليك..) كذلك، وليس لها تصرف غيرها، مما يستعمل مفرداً ومضافاً، فجرت مجرى الأدوات، نحو: «على، وإلى » والظروف غير المتمكنة، نحو: لدي فقلبوا ألفها لذلك (ياءً) كما قلبوا الألف في (عليك، وإليك، ولديك). شرح المفصل لابن يعيش ١٦١/١.
(٥) سورة الكهف من الآية (٣٣).
(٦) ينظر: التعليقة ١٩٠/٣.

من اللام بمنزلة الواو التي هي في شروى والألف بعدها بمنزلة الألف بعد واو شرْوَى [١].

ما سبق هو رأي سيبويه وجمهور العلماء، وهو أنَّ (التاء) بدل من لام الكلمة التي هي إما واو أو ياء على اختلاف بين العلماء، والألف للتأنيث ووزنها: فِعْلى.

رأى الجرمي:

ذهب الجرمي إلى أن (كلتا) على وزن (فِعْتل) فالتاء زائدة للتأنيث عنده، والألف من أصل الكلمة – لام الكلمة، كما كانت في (كلا) [٢].

وبناءً على الرأيين السابقين في الكلمة هناك أحكام للكلمة اختلفت:

على رأي سيبويه الألف للتأنيث، فإن سمّي بها شيئاً لم يصرفه في معرفة ولا نكرة، والتاء بمنزلة الواو في (شروى) [٣].

على رأي الجرمي الألف لام الكلمة، وقياس مذهبه على هذا أن لا تصرفه في المعرفة وتصرفه في النكرة؛ لأنه كقائمة وقاعدة إذا سمّي بهما [٤].

أيضاً من الأحكام: إذا نسبت إلى (كلتا) على مذهب سيبويه، حذفت ألف التأنيث، وقلبت التاء إلى واو، فتقول: كِلَويّ.

أما على مذهب الجرمي فالنسبة إليها: كِلتوىَ [٥].

---

(١) شروى أصلها: شريا وقعت الياء لاماً لاسم على وزن فعلى – بفتح فسكون – فقلبت الياء واواً فصارت: شروى يقول ابن مالك في ألفيته ص ٤٩:

مِن لاَمِ فَعلَى اسماً أتَى الوَاوُ بَدَل ∴ يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِباً جَا ذَا البَدَل

وينظر: التعليقة ١٩٠/٣، ١٩١، والأصول لابن السراج ٧٨/٣.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١١٧/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦١/١، وتمهيد القواعد ٣٢٩/١، وضياء السالك ٣٨٦/٤.

(٣) الكتاب ٣٦٤/٣، والأصول ٧٨/٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦!/١.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٦٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٩٥٦/٤، وشرح الشافية للرضي ٦٠/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ٤٨١/٢.

رأى ابن يعيش فيما ذهب إليه الجرمي:

قال ابن يعيش بعد ذكره للرأيين – الأول لسيبويه، والثاني للجرمي –: والأوجه الأول، وذلك لأمرين:

أحدهما: ندرة البناء، وأنه ليس في الأسماء « فِعْتل».

الثاني: أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح، نحو: حمزة، وطلحة، وقائمة، وقاعدة، وكلتا اسم مفرد، وما قبل التاء فيه ساكن، فلم تكن تاؤه للتأنيث، مع أن تاء التأنيث لا تكون حشواً في كلمة(١).

تعقيب:

ما ذهب إليه ابن يعيش صحيح، وذلك لندرة البناء كما ذكر، أيضاً ما قبل تاء التأنيث ساكن في «كلتا» وهو مخالف لنظيراتها كـ (قائمة وقاعدة..) أيضاً تاء التأنيث لا تكون حشواً، أيضاً يضاف لما ذكر:

١ – أن زيادة التاء في مثل هذا الموضع غير موجود ؛ لأنّ زيادة التاء(٢) قبل لام الفعل غير موجود وليس له نظير (٣).

٢ – إذا كانت التاء للتأنيث كما ذهب إلى ذلك الجرمي لِمَّ لم تحذف عند النسب؟ والمعهود أنّ تاء التأنيث مما يحذف لأجل النسب، والنسب إليها عنده كلتوى، فجمع بين تاء التأنيث وياء النسب، وهذا لا يجوز إلا على وجه الشذوذ.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٦١/١.

(٢) تزاد التاء متطرفة أي في الآخر قياساً في الأسماء دالة على التأنيث كـ (قائمة)، أو للعوض مثل: عدة أو إقامة أو سنة، وفي جمع التكسير عوضاً عن ياء النسب في مفردة مثل: أشاعرة جمع أشعري، وفي المبالغة مثل: راوية أو لتأكيد المبالغة مثل: علامة، وفي التمييز المفرد من جنسه مثل: لبنة ولبن ونمرة وتمر وشجر وشجرة.. إلى غير ذلك. ينظر: المنصف لابن جني ١٣٩/١، شذا العرف في فن الصرف ص ١٠٠.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١١٧/٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ٤٨١/٢.

ومع هذا لا يخلو ما ذهب إليه الجرمي من صحة، وما ذهب إليه سيبويه من تكلف وذلك لما يأتي:

١ – ما ذهب إليه سيبويه: لِمَ كانت الألف في (كلا) لام الكلمة، والألف في (كلتا) للتأنيث ؟ ولعل هذا ما دفع الجرمي إلى حمل (كلتا) على (كلا) ليسيرا على نسق واحد، وهذا الوجه صحيح، ولكنه أوقع في مخالفات تم ذكرها.

٢ – التاء عند سيبويه بدل من لام الكلمة – وهي إما واو أو ياء – وإبدال الواو أو الياء تاءً، إنما هو معهود في فاء الافتعال وما تصرّف منه، والتاء في (كلتا) ليست للافتعال[١].

والله أعلى وأعلم،،

(١) إذا كانت الواو والياء فاءً للافتعال، أبدلت تاءً وأدغمت في تاء الافتعال وما تصرف منها نحو: اتَّصل واتَّعد من الوصل والوعد، واتَّسر من اليُسر. ينظر: شرح الشافية للرضي ٢١٩/٣، وضياء السالك ٣٩٥/٤، وشذا العرف في فن الصرف ص ١٧٢.

المبحث الثاني
الجموع
١ ـ دلالة جمعي التصحيح

قال ابن يعيش: «... وقال أبوعمر الجَرْميّ: إن الجمع بالألف والتاء للقليل، وبالواو والنون للكثير، فيقولون: "هذه ثباتٌ قليلةٌ"، و"ثُبُونَ كثيرةٌ". ولا أرى لذلك أصلًا، وكأن الذي حمله على ذلك أنّهم إذا صغروه، لم يكن إلّا بالألف والتاء، نحوَ: "سُنَيّاتٍ"، و"قُلَيّات"، و"ثُبَيات"، وإنّما ذلك لأنّه إذا صُغّر، يُرَدّ إليه المحذوف، فيصير كالتامّ، فيُجمع بالألف والتاء كما يُجمع التامّ» (١).

الدراسة والتحليل:

اختلف العلماء في دلالة جمعي التصحيح – مذكره ومؤنثه – إلى عدة آراء:

الأول: أنَّ جمعي التصحيح – مذكره ومؤنثه – من جموع القلة، والمراد بالقليل الثلاثة إلى العشرة، وما فوق العشرة فكثير، وأبنية القلة خمسة، أربعة أبنية من التكسير، وهي: «أَفْعُل » نحو: أفْلُس، وأكَعْب، و «أفْعَال» نحو: أسياف، أفراس، «أَفْعِلة» نحو: أرغِفة، وأحربة، و «فعْلة » مثل: غِلمة وصبية، جمعها ابن مالك في قوله:

أفعِلَةٌ أفعُلُ ثُمَّ فِعله .·. ثُمَّتَ أفعَالٌ جُمُوعُ قِلَّه(٢)

الخامس، جمعا السلامة بالواو والنون، نحو: «الزيدون، والمسلمون»، وبالألف والتاء، نحو: « مسلمات، ومؤمنات»، والدليل على ذلك أنهم قالوا: إنك تُفسر به العدد القليل، فتقول: ثلاثة أفلس، وأربعة أجمال، وخمسة أرغفة، وثلاثة صبية، وكذلك الجمع بالواو النون، والألف والتاء، تقول: ثلاثة بنين، وثلاثة شجرات،

(١) شرح المفصل ٢٦٩/٣.
(٢) ألفية ابن مالك ص ٤٢.

فتميزك بهذه الجموع العدد القليل دليل على ما قلناه[١]، ولذلك عابوا على حسان قوله [٢]:

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ بِالضُحى ∴ وَأَسيافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدَةٍ دَما

ويحكى أن النابغة لمّا سمع البيت قال لحسان: قللت جفانك وسيوفك[٣].

٢ – أيضاً مما يدل على أن هذين البنائين من أبنية القلة، أنهما على منهاج التثنية، والتثنية قليل، فكانا مثله[٤]، واعترض على هذا الاستدلال وقيل: ليس بشيء إذ مشابهة شيء لشيء لفظاً لا تقتضي مشابهته له معنى، أيضاً، ولو ثبت ما نقل أن النابغة قال لحسان لمّا أنشده قوله:

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ بِالضُحى ∴ وَأَسيافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدَةٍ دَما

قللت جفانك وسيوفك، لكان فيه دليل على أنَّ المجموع بالألف والتاء جمع قلة[٥].

الثاني: أن جمعي التصحيح – المذكر والمؤنث – يدل على القلة إلا أن تدخل عليهما (أل) التي للعموم، أو يضافا إلى ما يدل على الكثرة، وهذا من باب النقل مع (أل) والإضافة إلى الكثرة، فخرج بذلك عن أصل موضوعه الذي كان له قبل (أل) والإضافة، وذلك نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [٦].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٢٢٤/٣، وأسرار العربية ص ٣٥٧، والمصباح المنير ٦٩٥/٢، وارتشاف الضرب ٤٠٥/١، والأشموني ١٢١/٤، والكتاب ٥٧٨/٣، وخزانة الأدب ٦٤٦/٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت كما في ديوانه ص ١٣١، وخزانة الأدب ١٠٦/٨، وأسرار العربية ص ٣٥٦، والكتاب ٥٧٨/٣، وشرح الكافية للرضي ٦٩٩/٢، تحقيق د. بشير.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص ٣٥٧، والمصباح المنير ٦٩٥/٢، وخزانة الأدب ١٠٦/٨، والخبر وقف منه كثير من النحويين موقف الشك وعلى رأسهم الفارسي وابن الأنباري الذي قال: « وهذا عندي ليس بصحيح» أسرار العربية ص ٣٥٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢٢٤/٣، وشرح الكافية للرضي ٦٩٩/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٧٠٠/٢، ٧٠١.

(٦) سورة الأحزاب من الآية (٣٥).

وقد جمع الأمرين قول حسان:

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ بِالضُحى ∴ وَأَسيافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدَةٍ دَما(١)

الثالث: أنَّ جمعي السلامة – مذكره ومؤنثه – يفيد الكثرة، قالوا: ولم يثبت النقل عن النابغة، وعلى تقدير الصحة فالشاعر وضع أحد الجمعين موضع الآخر للضرورة ولم يُرد به التقليل(٢).

الرابع: أن جمعي السلامة مشترك بين القليل والكثير، وهذا ما عليه جمهور العلماء، قال ابن الأنباري: « هذا الجمع يجيئ للكثرة كما يجيء للقلة، قال الله تعالى: ﴿ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾(٣) والمراد به الكثرة لا القلة، والذي يدل على ذلك أنه جمع صحيح، فصار بمنزلة قولهم: «الزيدون» و«العمرون»ن وكما أن قولهم: «الزيدون والعمرون» يكون للكثرة والقلة فكذلك هذا الجمع »(٤).

وقال سيبويه: « وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثرة، قال حسان:

لنا الجفنات الغُرُّ..... البيت

فلم يرد أدنى العدد »(٥).

وهذا أصح المذاهب لأنه يؤيده السماع، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ ﴾(٦) المراد: أيام التشريق وهي قليلة، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ﴾(٧)، وهذه كثيرة، أيضاً أنَّ ما جمع بالألف والتاء قد تأتي لكثرة، قوله (ﷻ): ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾(٨)،

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٠٥/١، وشرح الأشموني ١٢١/٤، وخزانة الأدب ١٠٩/٨.
(٢) ينظر: المصباح المنير ٦٩٥/٢.
(٣) سورة سبأ من الآية (٣٧).
(٤) أسرار العربية ص ٣٥٧، ٣٥٨.
(٥) الكتاب ٥٧٨/٣، وينظر: خزانة الأدب ١٠٧/٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٥/٣، والمصباح المنير ٦٩٥/٢.
(٦) سورة البقرة من الآية (٢٠٣).
(٧) سورة البقرة من الآية (١٨٣).
(٨) سورة الأحزاب من الآية (٣٥).

وقال تعالى: ﴿ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾ [1] فالمسلمون ليسوا في غرفات قليلة، وهذا يرد ما ذهب إليه الجرمي من أن المجموع بالألف والتاء للقليل، ولذا ما ذكره ابن يعيش من أنه لم ير لذلك أصلاً فهو صحيح ؛ لأنه لا يؤيده سماع، ولم يذكره أحد العلماء، فهو متعارض مع النصوص الصحيحة.

والله تعالى أعلى وأعلم..

(١) سورة سبأ من الآية (٣٧).

٢ ـ « ظروف » واختلاف العلماء في مفرده

قال ابن يعيش: «وقالوا: "ظريف"، و"ظُرُوف"، جاؤوا به على حذف الزائد، كأنه جمعُ "ظَرْف"، وإن لم يُستعمل على نحو: "فَلْسٍ"، و"فُلُوسٍ". و"ظَرْفٌ" في معنى "ظرِيف" ،كما قالوا: "عَدْلٌ" في معنى "عادِلٍ". وقال أبوعمر: هو جمعُ "ظريف" على غير قياس»(١).

الدراسة والتحليل:

الظرف: الوعاء، ومنه ظرفا الزمان والمكان عند النحويين، والظَّرف: وعاء كل شيء، حتى أن الإبريق ظرف لما فيه، والظَّرف: الكياسة (٢).

وقد ظرُف الرجل «بالضم» ظرافة فهو ظريف، ويقال: أظرف الرجل: إذا ولد بنين ظرفاء، وتظرَّف فلان، أي: تكلف الظرف (٣).

فكلمة «ظريف» على وزن «فعيل» وصف لمذكر عاقل ليس بمعنى «مفعول» ولذا يجمع جمع مذكر سالماً: ظريفون، وجمع مؤنث سالماً: ظريفات(٤).

ووقع الخلاف في جمع هذه الكلمة جمع تكسير، فيرى الخليل أن كلمة: «ظريف» تجمع على «فعول» فيقال: « ظروف» بعد حذف الزائد منها، فهو جمع «ظرف» نحو: «فلْس» و «فلوس»، و«ظرف» و«ظروف» ودليله على ذلك أنَّ «ظرف» في معنى: «ظريف»، كما يقال « عدل» في معنى «عادل»، أيضاً من الأدلة التي اعتمد عليها الخليل فيما ذهب إليه أن هناك جموعاً جمعت على غير مفردها منها: «مذاكير» جمعاً لـ«مذكار» و «مذكار» في معنى

(١) شرح المفصل ٢٨٧/٣، وينظر: الكتاب ٦٣٦/٣، والتعليقة ١٠٨/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨٠/٤، وشرح الشافية للرضي ١٣٨/٢.

(٢) نقل صاحب تاج العروس: « وبعضُ المتشدقين يقولونه بالضم، للفرق بينه وبين الظرف الذي هو الوعاء، وهو غلط محض لا قابل به ». ١١١/٢٤.

(٣) ينظر: تاج العروس ١١١/٢٤ وما بعدها، والصحاح ١٣٩٨/٤، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٧/٣.

(٤) ينظر: صيغة «فعيل» واستعمالاتها في القرآن الكريم ص ١٩ بتصرف.

« ذكر »[١] قال سيبويه: « وزعم الخليل أنَّ قولهم:«ظريف وظروف لم يكسر على ظريف، كما أن المذاكير لم تكسر على «ذكر»[٢].

ويؤخذ على ما ذهب إلبيه الخليل أن كلمة «ظرف» بمعنى «ظريف» غير مستعمل، كما أن «مذاكير» جمع مذكار، بمعنى «ذكر» غير مستعمل أيضاً [٣]، وإن كان قياس «فَعْل» جمعه على «فعول» اسماً كان نحو: كعْب وكعُوب، أو صفة نحو: كهْل وكهُول، وفسْل وفسُول، وضيْف وضيُوف [٤].

وأجاز السيرافي أن يكون اسم جمع، وأجاز أن يكون جمع تكسير شذوذاً[٥] وذلك عندما تعرض لرأي الخليل فسّره على الوجهين السابقين.

٢ – بينما يرى أبوعمر الجرمي أنَّ «ظروفاً» جمع لـ «ظريف» وإن كان الباب في «ظريف» أن لا يجمع على «ظروف» كما أن كثيراً من الجموع قد خرجت من بابها حملاً على غيرها، كما أن قولهم: «أزناد» جمع « زَنْد» و« أزمن» جمع «زمن» محمول على غيره.

واستدل أبوعمر الجرمي على ما ذهب إليه أنك إذا صغّرت قلت: ظُرَيّفون، ولا تقول ذلك في «مذاكير»[٦].

وتبع أبا عمر الجرمي، أبوعلي الفارسي فقال: «يستدل على أن الظروف ليس كـ«مذاكير» بأنه إذا صُغر « ظروفاً» قال: ظريفون، فرده إلى واحده، ولا يُرد مذاكير في التصغير إلى واحده المستعمل، إنما تقول: مُذيكيرات، ولا تقول ذكيرات ولا أذكار، فلو كان ظروف كمذاكير، لم يرده في التصغير إلى واحده كما لم يرد فيه مذاكير إلى واحده المستعمل »[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب ٦٣٦/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٨٠/٤، وشرح المفصل ٢٨٧/٣.
(٢) الكتاب ٦٣٦/٣.
(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٣٨/٢.
(٤) ينظر: الكاتب ٦٢٦/٣، وارتشاف الضرب ٤٣٦/١، والأشموني ١٣٧/٤، وشفاء العليل ١٠٣٩/٣.
(٥) شرح كتاب سيبويه ٣٨٠/٤.
(٦) ينظر: الكتاب ٦٣٦/٣، ٦٣٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨٠/٤، والتعليقة ١٠٨/٤.
(٧) التعليقة ١٠٨/٤، والارتشاف ٤٣٨/١.

وذكر رأي أبي عمر الجرمي كثيرٌ من العلماء – منهم: الجوهري: « وقد قالوا: ظروف كأنهم جمعوا ظرفاً بعد حذف الزوائد، وزعم الخليل أنه بمنزلة مذاكير لم تكسر على ذكر[١].

وذكر ابن مالك أن قولهم «ظروف» يحفظ ولا يقاس عليه فقال: « ومن المحفوظ الذي لا يقاس عليه (ظريف) و (ظروف) و (خبيث) و (خبوث) »[٢].

بينما وجه الرضي النقد لما استدل به الجرمي فقال: « وقال الجرمي: ظروف جمع ظريف، وإن كان غير قياسي، قال: والدليل على أنه جمعه إنك إذا صغرته قلت: ظريفون، أقول: ولا دليل فيما قال، لما ذكرنا في باب التصغير أن مشابه يصغر على شُبَيْه وإن كان خالف فيه أبوزيد »[٣].

تعقيب:

ابن يعيش في هذه المسألة لم يذكر رأيه فيما ذهب إليه أبوعمر الجرمي وإنما حكى الرأيين دون أن يعقب على المسألة، وأقول والله أعلم، رأي الخليل مع أنه قياس، ولكن لم يستعمل «ظريف» بمعنى: «ظرف» أما رأي الجرمي ففعيل «ظريف» غير مطرد على فعول، وعلى كلٍ الأصل في باب الجموع السماع.

(١) الصحاح ١٢٩٨/٤.
(٢) شرح الكافية الشافية ١٨٥٤/٤.
(٣) شرح شافية ابن الحاجب ١٣٨/٢، ١٣٩، وقال في موضع آخر: «وإن جاء بعض الجموع على واحد مهمل وله واحد مستعمل غير قياسي رد في التصغير إلى المستعمل، لا إلى المهمل القياسي، يقال في محاسن ومشابه: حسينات وشبيهات، وفي العاقل المذكر: حُسينون وشبيهون، وكان أبوزيد يرده إلى المهمل القياسي، نحو: محيسنون ومشبيهون ومحيسنات ومشيبهات » ٢٦٩/١.

٣ ـ جمع الجمع

قال ابن يعيش: « وقال أبوعمر الجرمي: لو قلنا في «أَفْلُس»: «أفالس»، وفي «أكلب»: «أكالب»، وفي « أدْلٍ»: « أدالٍ» لم يجز، فإذا جمعُ الجمع شاذ »[١].

الدراسة والتحليل:

جموع التكسير تنقسم إلى قسمين: جموع قلة وجموع كثرة، هذه الجموع هل يجوز لنا أن نجمعها ثانية؟ هذا هو محل النقاش في هذه المسألة.

هناك ألفاظ جموع، وألفاظ تدل على الجمع، وإن لم تكن جمعاً كاسم الجمع، واسم الجنس والمصدر، وهذه الأنواع لا يجوز لنا أن نجمعها؛ وذلك لأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، وذلك يحصل بلفظ الجمع، فلم يكن بنا حاجة إلى جمع ثان[٢]، وإذا سمع من العرب ما يخالف ذلك يحفظ ولا يقاس عليه.

يقول الرضي: «اعلم أنَّ جمع الجمع ليس بقياس مطرد، كما قال سيبويه[٣] وغيره سواء كسَّرته أو صححته، كأكالب وبيوتات، بل يقال فيما قالوا ولا يجاوز، فلو قلت: أفلُسات وأدليات في أفلس وأدل لم يجز، وكذلك أسماء الأجناس كالتمر والشعير لا تجمع قياساً، وكذا المصدر لأنه أيضاً اسم جنس، فلا يقال في الشُّئُوم والنُّصُور في الشتم والنصر، بل يقتصر على ما سمع كالأشغال والحلوم والعقول، وكذا لا يقال الأبرار في جمع «البُرِّ»[٤] بل يقتصر في جميع ذلك على المسموع إلا أن يضطر شاعر فيجمع الجمع، قال[٥]:

---

(١) شرح المفصل ٣٢٧/٣، ويتظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥٨/٤، والارتشاف ٤٧٤/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٣٢٧/٣.

(٣) الكتاب ٦١٩/٣.

(٤) أي: القمح.

(٥) رجز لم يعرف قائله، والشاهد هو: «أعينات» حيث جمع «عين» على «أعين» ثم جمع جمع التكسير بالألف والتاء على أعينات، وهذا جائز في الشعر. ينظر: المقرب ٤٨٣/٢، وشفاء العليل ١٠٥٣/٣، وشرح الشافية للرضي ٢٠٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٩/٣.

بأعينات لم يخالطها القذى »[١].

هل ينقاس جمع الجمع؟و هذا ما وقع فيه الخلاف بين العلماء، ذهب الجمهور إلى جمع الجمع لا ينقاس، فلا يجمع كلُّ جمع، وإنما يوقف عندما جمعوه من ذلك ولا يتجاوز إلى غيره[٢].

قال أبوسعيد السيرافي: اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد وإنما يقال فيما قالوه ولا يتجاوزه، وكذلك قال أبوعمر الجرمي قال: ولو قلنا في: «أفلس»: «أفالس»، وفي «أكلب»: «أكالب»، وفي « أدْلٍ»: « أدالٍ» لم يجز [٣].

هذا هو الرأي الأول إلى أن جمع الجمع لا ينقاس مطلقاً لا جمع القلة ولا جمع الكثرة، ولا يجمع من الجموع إلا ما جمعوا، وبهذا فسّر السيرافي كلام سيبويه وهو ما ذهب إليه أبوعمر الجرمي، وهو اختيار ابن عصفور[٤].

الرأى الثاني:

ذهب بعض العلماء إلى أن جموع الكثرة لا تجمع قياساً، ولا أسماء المصادر، ولا أسماء الأجناس، وأما جموع القلة فإنه ينقاس جمعها ؛ وذلك لأن ما سمع من جمع القلة أكثر مما سُمع من جمع جمع الكثرة[٥].

يقول سيبويه: « أما أبنية أدنى العد فتكسر منها: « أفعلة وأفعُل» على (أفاعل).. وذلك نحو: أيدٍ وأيادٍ، وأوطُب وأواطب.. وأما ما كان « أفعالاً » فإنه يكسر على أفاعيل.. وذلك نحو: أنعام وأناعيم، وأقوال وأقاويل... »[٦].

واستصوب ابن يعيش الرأي الأول، واعتبر قولهم: « في كل «أفعل»، و«أفعلة «أفاعل» تسمح في العبارة، فقال: « وأما قول صاحب الكتاب: فيقال

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٨/٢، ٢٠٩.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٣٢٧/٣.
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥٨/٤.
(٤) شرح جمل الزجاجي ١٣٩/٣، وينظر: الارتشاف ٤٧٤/١.
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٧٤/١، والمقتضب ٢٧٨/٢.
(٦) الكتاب ٦١٨/٣.

في كل «أفعل»، و«أفعلة: أفاعل» وفي كل « أفعال»: « أفاعيل» فتسمح في العبارة، والصواب ما ذكرناه»[١].

الرأى الثالث:

أجاز ابن مالك جمع جمع التكسير، إلا ما وازن مفاعل أو مفاعيل، أو فُعلة أو فعْلة، يقول ابن مالك: «وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد فكسر بمثل تكسيره كقولهم في « أعْبُد»: « أعابد» وفي « أسلحة» « أسالح» وفي « أقوال »: «أقاويل» شبهوها بـ (أسْوَد)، و(أساود)، و (أحردة) و (أحارد)، و(إعصار) و(أعاصير).

وقال في « مصران» [٢] و «حُشّان» [٣]: « مَصَارِين » و « حشاشين »...» [٤] فدل ذلك على أنه يجيز جمع جمع سائر أبنية الكثرة غير ما ذكر [٥].

تعقيب:

واضح من سرد الآراء أن الرأي الراجح هو الرأي الأول، وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي، وهو ما استصوبه ابن يعيش[٦] وأنه يقتصر على ما سمع من العرب وليس لنا أن نقيس على ما سمع ؛ وذلك لأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، وذلك يحصل بلفظ الجمع، فلم يكن لنا حاجة إلى جمع ثان، أيضاً ما سمع من جمع القلة أكثر مما سمع من جمع الكثرة، ولكن أهو من الكثرة بحيث يقاس عليه أم لا ؟ ومن المسموع في ذلك: أيد وأياد، وأوطب

(١) شرح المفصل ٣/٣٢٧.
(٢) المصير: المعي، والجمع مصران مثل: رغيف ورغفان، ثم (المصارين) جمع الجمع. المصباح المنير ٢/٥٧٤.
(٣) الحُشّ: البستان والفتح أكثر من الضم، والجمع: (حُشّان)، و (حِشان) مثل: ضيف وضيفان، ثم جمعوا الجمع فقالوا: حشاشين. المصباح المنير ١/١٣٦.
(٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٨٨.
(٥) ينظر: الارتشاف ١/٤٧٤، وشفاء العليل ٣/١٠٥٣.
(٦) ينظر: شرح المفصل ٣/٣٢٧، والهمع ٣/٣٣٥.

وأواطب[١] وأسماء وأسام، وأسوره وأساور، وأبيات وأبابيت وأنعام وأناعيم، وأقوال وأقاويل، وأعراب وأعاريب، ومُعْن ومعنانٌ [٢]، ومصران ومصارين وحِشان وحشاشين، وجمل وجمائل، وأعطية وأعطيات، وأسقية أسقيات، وبيوت وبيوتات، ومَوالٍ ومواليات بني هاشم، ودور ودورات، وعوذ وعوذات[٣]، وصواحب وصواحبات يوسف، وحدائد وحديدات، وحُمر وحُمُرات، طرق وطرقات، وجزر وجزرات . وأنصاء وأناصٍ، وهو ما رعي من النبات، فالصحيح ما ذهب إليه أبوعمر الجرمي لقلة ما حكي منه [٤]، وهو رأي الجمهور.

(١) الوطب: سقاء اللبن، جمعه: أوطب، وجمع الجمع: أواطب. ينظر: مقاييس اللغة ص ١٠٥٧.

(٢) الميم والعين والنون أصلٌ يدل على سهولة في جريان، ومَعَن الماء: جرى، وماء معين ومجاري الماء في الوادي مُعنان. مقايس اللغة ص ٩٥٣.

(٣) العين والواو والذال أصل صحيح يدل على معنى واحد، وهو الالتجاء إلى الشيء، ثم يحمل عليه كلُّ شيء بصق بشيء أو لازمه، ويقولون لكل أنثى إذا وضعت عائذ والجمع عُوذ. مقاييس اللغة ص ٦٩٣.

(٤) ينظر: الهمع ٣/٣٣٤، ٣٣٥، والارتشاف ١/٤٧٤.

المبحث الثالث
التصغير
١ ـ تصغير ما فيه حرف مبدل من غيره

يقول ابن يعيش: « وأما البدل اللازم[١] فنحو الهمزة في «قائل»، و«بائع» فإذا صُغر شيئ من ذلك قلت: « قويئل»، و « بويئع» لم يخالف في ذلك أحد من أصحابنا إلا أبوعمر الجرمي، فإنه كان يقول: « قويّل»، و« بويّع » من غير همز »[٢].

الدراسة والتحليل:

التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها يقول ابن مالك [٣]:

وَارِدُد لأصلٍ ثَانِنِياً لينًا قُلِب ∴ فَقِيمَةً صَيِّر قُوَيمَةً تُصِب

يشمل قول ابن مالك: « ثانياً ليناً » ما كان فاءً للكلمة نحو: ميزان: مويزين وفي موقن: ميقن، وما كان عيناً نحو: باب: بويب، ومال: مويل، وقيْل: قُويل وهذا اللين مبدل عن لين، وقد يكون ليناً مبدلاً من حرف صحيح غير همزة، نحو: دينار، وقيراط، فإن أصلهما: دنّار، وقرَّاط، والياء فيهما بدل من أول المثلين، فتقول في تصغيرهما: دنينير، وقريريط.

أيضاً ما كان لينا مبدلاً من همزة لا تلية همز، نحو: ذيب فإن أصله الهمزة، والياء فيه بدل من الهمزة، فإذا صغرته قلت: ذؤيب – بالهمزة – رجوعاً إلى أصله، لأن قلب الهمزة ياء إنما كان لانكسار ما قبلها، وإنما ردت هذه الحروف إلى أصلها لزوال سبب انقلابها، وهذا مشروط بشرطين:

---

(١) ذكر ابن يعيش أن الإبدال على ضربين، لازم، وغير لازم، فاللازم ما كان الإبدال فيه لضرب من التخفيف، لا لعلة أوجبت ذلك، وغير اللازم ما كان البدل فيه لعلة أوجبت ذلك... فإذا حقرت أو جمعت، تزول العلة الموجبة إما بزوال الحركة أو بزوال الحالة من ذلك الحرف فيرد إلى أصله، فمن غير اللازم: ميزان، وميعاد وميقات. شرح المفصل ٤٠٨/٣.

(٢) شرح المفصل ٤١١/٣، وينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٠٩/٤، والارتشاف ٣٧٢/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٥/١، والكتاب ٤٦٣/٣، والأصول في النحو لابن السراج ٥٨/٣، ٥٩.

(٣) ألفية ابن مالك ص ٤٤.

الأول: بكون الحرف حرف لين مبدلاً من حرف لين.

الثاني: أن يكون بدل غير همزة تلي همزة، وبالتالي يخرج بالشرط الأول ما ليس بلين، فإنه لا يرد إلى أصله، ولو كان مبدلاً من لين فتقول في قائم: قويئم – بالهمزة – وفي متعد: متيعد، فهذا لا يرد إلى أصله في تصغير ولا تكسير[١] ولم يخالف في الأول إلا أبوعمر الجرمي، فإنه كان يقول: قُوَيَّل[٢]، و « بويّع» من غير همز، وحجته: أن الهمزة في «قائل» و «بائع» إنما كان لاعتلال العين بوقوعها بعد ألف زائدة وكانت مجاورة للطرف فهمزوها على حدّ الهمز في «عطاء» و «كساء» وإذا صغّرت زالت الألف، فعادت الهمزة إلى أصلها من الواو والياء على حدّ عودها في « متعد»[٣].

وخالف في الثاني الزجاج فقال في تصغير « مُتَّعد»: «مُوَيعد»[٤].

أما ما ذهب إليه سيبويه والجمهور بعدم رد الحرف إلى أصله فله حجج عدّة:

أولها: ضعف علة القلب في باب «قائل» و «متعد» وذلك لأن قلب العين همزة في باب «قائل» وقلب الواو تاء في «متعد» – وإن كانا مطردين – إلا أن العلة فيهما ليست بقوية، إذ قلب العين ألفاً في «قائم» ليس لحصول العلة في جوهره، ألا ترى أن ما قبل العين أي: الألف ساكن عريق في السكون، بخلاف سكون قاف « أَقْوَم» فضعف علة القلب منه ضعفاً تاماً حتى صارت كالعدم... فلم يبال بزوال العلتين في التصغير، فقيل: «قُويئَم» بالهمز، و « متيعد » بالتاء، وحذف تاء الافتعال.

ثانيها: لم يكن حرف العلة في الطرف الذي هو محل التغيير، كما كانت في رداء وكساء[٥].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٠٨/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٣١/٣، وشرح الأشموني ١٦٥/٤، والارتشاف ٣٧٢/١، والهمع ٣٤٦/٣، وشرح التصريح ٣٢١/٢.

(٢) أصله: قُويول: قلبت الواو الثانية ياء وأدغمت فيها ياء التصغير فصار: قُويّل.

(٣) هذا على رأي الزجاج في « متّعد» فإنه يرده إلى أصله فيقول: مويعد. كما سيأتي.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٤١١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٩٠٩/٤.

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢١٤/١، ٢١٥.

ثالثها: اعتمد سيبويه وأصحابه على قوة الهمزة هنا بثبوتها في التكسير، نحو: «قوائم» و«بوائع» وكل العرب تهمز الجمع، فلذلك كانت الهمزة في « قائل» و «بائع» لازمة، وإن كانت حدثت عن علة [1].

تعقيب:

لم يبد ابن يعيش رأيه فيما ذهب إليه الجرمي وإنما اكتفى بذكر رأي الجرمي وحجته ولكن واضح مما سبق ضعف ما ذهب إليه الجرمي والزجاج وصحة ما ذهب سيبويه لما يأتي:

١ – ضعف علة القلب في باب «قائل» و «متعد».

٢ – حرف العلة لم يكن طرفاً كما كان في دراء، وكساء.

٣ – قوة الهمزة بثبوتها في التكسير نحو: قوائم وبوائع.

٤ – أيضاً لأن « قويَماً» يوهم أن مكبّره: « قَوَيم» أو « قِوَام»، أو « قَوَام» و«قويئم» لا إبهام فيه فكان أولى.

وكذلك « مُوَيْعد» يوهم أن مكبَّره « مَوْعِد» أو « مُوعَد» أو « مُوْعِد»، و« مُتَيّعد» لا إبهام فيه وكان أولى [2].

والله تعالى أعلى وأعلم،،

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤١١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٩.

٢ ـ ما لا يصغر

قال ابن يعيش: « وأما أيام الأسبوع، نحو: «الثلاثاء» و « الأربعاء» لا[١] يحقر شيء منها، وكذلك أسماء الشهور، نحو: «المحرم» و «صفر»... وذهب الكوفيون، وأبوعثمان المازني، وأبوعمر الجرمي إلى جواز تصغير ذلك»[٢].

الدراسة والتحليل:

الكلمة التي يراد تصغيرها لا بد لها من شروط: أن تكون اسماً متمكناً، قابلاً لمعنى التصغير، خالياً من صيغ التصغير.

- اسماً: فلا يصغر الفعل ولا الحرف ؛ لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل والحرف لا يوصفان، وشذ تصغير فعل التعجب.
- متمكناً: فلا تصغر المضمرات ولا الموصولات نحو: مَنْ وكيف ومتى، وأين، ولا أسماء الإشارة؛ لأن هذه الأسماء متوغلة في شبه الحرف، وكما سبق لا يجوز تصغير الحرف، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات.
- خالياً نم صيغ التصغير: فلا يصغر نحو: الكميت من الخيل.
- أن يكون الاسم قابلاً للتصغير بأن لا ينافيه، فلا يصغر مثل: كبير وجسيم، وكذلك أسماء الله وأنبيائه وملائكته، هذا مما يمتنع تصغيره شرعاً، كأسماء الله، وأسماء الأنبياء، وكُتب الله تعالى، وغير ذلك مما هو معظم شرعاً، ولا جمع الكثرة لأنه لا فائدة في تصغيرها، ألا ترى أن «دراهم » تقع على ما فوق العشرة إلى ما لا يتناهى كثرة، فإن صغرتها فإنك تقصد تقليلها، وهذا يتنافي[٣]، ولا أسماء الشهور كالمحرم، والأسبوع كالسبت والأحد، ولا الأسماء العاملة عمل الفعل لأنها بمنزلة الفعل، والفعل لا يصغر، وكذلك حسب لأنه في معنى (كفاك)، و(كفاك) فعل لا يصح تحقيره، فكذا ما في معناه، وأحد هذا من الأسماء المختصة بالنفي، كأحد وعريب،.. ونحوها ؛ لأن معناها التعميم في

(١) لعل الصواب: فلا يحقر شيء منها.
(٢) شرح المفصل ٤٣٤/٣، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٩/٤.
(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٦/٢.

النفي، والتصغير يناقض التعميم، وكل، وبعض، وأي، وغير ذلك مما ينافي معنى التصغير [١].

والعلة في عدم تصغير أيام الأسبوع نحو: الثلاثاء، والأربعاء، وكذلك أسماء الشهور، نحو:«المحرم» و «صفر» ؛ لأنها أعلام على هذه الأيام، فلم تتمكن تمكن «زيد» و «عمرو» ونحوهما من الأعلام ؛ لأن العلم إنما وضع على شيء لا شريك له، وهذه الأسماء وضعت على الشهور والأسبوع ليُعلم أنه الشهر الأول من السنة، واليوم الأول أو الثاني من الأسبوع وذلك لا يختلف بعضها عن بعض[٢].

ومعنى أنها تتمكن تمكن (زيد) و (عمرو) لأن هذه الأسماء لما كانت أعلاماً لأيام تتكرر صارت شبيهة بالمضمرات، وأسماء الإشارة؛ لأنها تقع على كل مَنْ هو بتلك الصفة، فقلّ تمكنها لذلك، فاستغنوا عن تصغيرها بتصغير الاسم النكرة المضاف إليها[٣].

يقول ابن عصفور: « وأما أسماء الأسبوع فامتنعوا عن تصغيرها بتصغير (يوم)»[٤].

وأجاز الجرمي والكوفيون تصغير أسماء شهور السنة، فيقولون: مُحَيرم، وصُفير، ورُبيع، وحُميّد، ورُجيب، وشُعيبان، ورميضان، وشويويل وذُوي القعدة، وذويّ الحجة، وسيبويه والجمهور على المنع كما سبق أن وضحنا.

وكلذك أسماء الأسبوع، جوز الكوفيون والجرمي والمازني تصغيرها، تقول: أُحَيد، وثنيّان، وثليثاء، وأُرَيْبعاء، وخُمَيِّس، وجُميعة، وسبيت[٥]، وسيبويه والجمهور على المنع، للعلة التي سبق ذكرها وهي عدم تمكن هذه الأسماء

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/٢، والارتشاف ٣٥٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٢٠/٣، وشرح الأشموني ١٥٦/٤، وحاشية الصبان على الأشموني ١٥٦/٤، وتمهيد القواعد ٤٨٦٠/١٠، والمقاصد الشافية ٢٦٧/٧ – ٢٧٠.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣٤/٣، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٩٣/١، والهمع ٣٥٣/٣.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٢٧١/٧.

(٤) شرح الجمل ٤٣٦/٢.

(٥) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢٩٣/١، ٢٩٤، والارتشاف ٣٥٣/١، والهمع ٣٥٣/٣.

فأشبهت الضمائر فلم تصغر، ولعل القائلين بالجواز لم يعتبروا هذه العلة فجوّزوا التصغير.

وقيل إذا قلت: « اليومُ الجمعة، واليومُ السبت » فرفعت «اليوم» جاز تصغير «الجمعة والسبت» وإذا نصبت فلا تصغر «الجمعة والسبت » إذ هما مصدران بمعنى الاجتماع، وليس الغرض تصغيرهما، وقال: لا يجوز تصغير اليوم المنتصب أيضاً لقيامه مقام وقع أو يقع، والفعل لا يصغر، وقيل: يجوز التصغير في النصب، ولا يجوز مع الرفع.

وأجاز المازني تصغيرهما في الرفع والنصب(١)، فلعل مدار المنع والجواز التماس العلة، فمن التمس علة منع هذه الأشياء من التصغير ومَنْ لم يعتبرها جوز التصغير.

تعقيب:

لم يذكر ابن يعيش رأيه فيما ذهب إليه الجرمي، وإنما اكتفى بذكر رأي سيبويه والجمهور، وذكر رأي الجرمي، ولم يعقب بالقوة أو الضعف على ما ذكره، وإن كان يفهم من سياق كلامه أنه مع الجمهور، وأرى – والله أعلم – أن رأي الجمهور أصح لما يأتي:

١ – اعتبار العلة والأخذ بها مع قيامها أولى من طرحها وتركها، وهذا ما فعله الجمهور.

٢ – السماع يؤيد ما ذهب إليه الجمهور.

والله تعالى أعلى وأعلم،،

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢٩٤/١، والارتشاف ٣٥٣/١.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...

وبعد:

فهذه رحلة طوفت فيها على آراء الجرمي في كتاب « شرح المفصل لابن يعيش» خرجت منها بالنتائج الآتية:

١- ضعف ما ذهب إليه الجرمي في أن الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم معربة بالانقلاب(١).

٢- ما ذهب إليه الجرمي حَسَنٌ في إعراب نحو: « أزيدٌ قائم » مرفوع بالابتداء، وما ذهب إليه الأخفش هو الأصل على أنه مرفوع على الفاعلية(٢).

٣- فساد ما ذهب إليه الجرمي في إعراب نحو: « ضربته تأديباً»، و« قتلته صبرًا» حال، وهو نكرة في نية الانفصال(٣).

٤- صحة ما ذهب إليه الجرمي من كون «حاشا» حرفًا جارًا، وهو الكثير، وكونها فعلاً وهذا قليل (٤).

٥- انفرد الجرمي بجواز الجرب بـ(عدا، وخلا) مقرنتين بـ (ما) على أن تكون (ما) زائدة، وهذا غير صحيح، وما حكاه بالسماع شاذ يحفظ ولا يقاس عليه(٥).

٦- صحة ما ذهب إليه الجرمي من مجيء الحال من النكرة في قوله تعالى(٦): ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ﴾ (٧).

---

(١) ينظر البحث ص ٢٦ وما بعدها.
(٢) ينظر البحث ص ٤١، ٤٢.
(٣) ينظر البحث ص ٤٣: ٤٦.
(٤) ينظر البحث ص ٤٧: ٤٩.
(٥) ينظر البحث ص ٥٠، ٥١.
(٦) سورة الذاريات الآية (٢٣).
(٧) ينظر البحث ص ٥٢: ٥٤.

٧- صحة ما ذهب إليه الجرمي في جواز الفصل – بالظرف أو الجار والمجرور – بين فعل التعجب والمتعجب منه [١].

٨- ذهب الجرمي إلى أن – الواو والفاء وأو – هي الناصبة للفعل المضارع بأنفسها وهو بعيد؛ وذلك لما فيه من الخروج عن الأصل[٢].

٩- بُعد ما ذهب إليه الجرمي في حكمه على وزن (كلتا) أنها (فعتل) وهو مع بُعده لا يخلو من صحة، ومع صحة مذهب سيبويه لا يخلو من تكلف[٣].

١٠-بُعد ما ذهب إليه الجرمي في دلالة ما جمع بالألف والتاء على القليل، وما جمع بالواو والنون على الكثير؛ لأنه لا يؤيده سماع، ومتعارض مع النصوص الصحيحة[٤].

١١-صحة ما ذهب إليه الجرمي في أن جمع الجمع لا يقاس عليه، وأن ما سمع منه يحفظ ولا يقاس عليه، وهو مذهب جمهور النحويين [٥].

١٢-ضعف ما ذهب إليه الجرمي في تصغير (قائل): قويّل، و(بائع) بويّع من غير همز [٦].

هذا وأرجو الله التوفيق والسداد

(١) ينظر البحث ص ٥٥: ٦١.
(٢) ينظر البحث ص ٦٢ وما بعدها.
(٣) ينظر البحث ص ٦٦ وما بعدها.
(٤) ينظر البحث ص ٧١ وما بعدها.
(٥) ينظر البحث ص٧٧ وما بعدها.
(٦) ينظر البحث ص ٨١ وما بعدها.

فهرس المراجع والمصادر

- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق / طه محمد الزيني، ومحمد عبدالمنعم خفاجى، طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٣هـ – ١٩٦٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، راجعه د/ فايز ترحيني، دار الكتاب العربي الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر – ٢٠٠٢ م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، لابن مالك، تحقيق وتعليق / محمد عبدالعزيز العبد، دار الصحابة للتراث بطنطا.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة – لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي – المكتبة العصرية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق / محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام تحقيق / محمد محيي الدين عبدالحميد – دار الجيل – بيروت – الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- إيضاح المكنون للبغدادي، عُني بتصحيحه / محمد شرف الدين – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.
- البحر المحيط، لأبي حيان، دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة الثانية ١٤١١هـ – ١٩٩٠م
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي – تحقيق / محمد أبوالفضل إبراهيم – دار الفكر – الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزابادي، تحقيق / محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث – الكويت – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ

– ١٩٨٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي تحقيق د/ حسين نصار، التراث العربي الكويت ١٣٦٩هـ – ١٩٦٩م.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية د / عبدالحليم النجار، الطبعة الخامسة – دار المعارف – القاهرة.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق / مصطفى عبدالقادر عطا – دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- تبصرة المبتدى وتذكرة المنتهى، للصيمري، تحقيق د/ يحيى مراد – دار الحديث القاهرة ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق / علي محمد البجاوي – دار الجيل بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي – دار القلم – دمشق.
- التصريح على التوضيح للشيخ / خالد الأزهري – دار الفكر.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي – مطبعة الأمانة – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق أ. د / علي محمد فاخر وآخرين – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ت أ. د/ عبدالرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- الجامع الصحيح، للبخاري – دار الشعب – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق د/ على توفيق الحمد، مؤسسة دار الأمل.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ / محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية – طبعة عيسى البابي الحلبي.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق / عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق د / أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- ديوان الفرزدق – دار صادر – بيروت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي – تحقيق / أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق.
- شذا العرف في فن الصرف للشيخ / أحمد الحملاوي ت د /محمد أحمد قاسم – المكتبة العصرية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.
- شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب، لابن العماد ت / عبدالقادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط – دار ابن كثير – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ت / محمد محيي الدين عبدالحميد – دار التراث – القاهرة – الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د / عبدالرحمن السيد، د / محمد بدوي المختون – هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- شرح الرضي على الكافية – تحقيق / يوسف حسن عمر – جامعة قار يونس ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب تحقيق د / يحيى بشير مصري، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم ت / عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد – دار الجيل – بيروت.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبدالمنعم أحمد هريدي – دار المأمون للتراث.
- شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبي بالقاهرة.
- شرح المفصل لابن يعيش، تقديم د / أميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين – ت د / تركي السبيعي

– مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

- شرح المملوكي في التصريف، لابن يعيش ت د / فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، قدم له / فواز الشعار – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق / محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد – دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ت / محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية – بيروت ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق / أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبدالله محمد بن عيسى السليلي، تحقيق د/ الشريف عبدالله الحسيني البركاتي – الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري ت / أحمد عبدالغفار، دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- صيغة « فعيل» واستعمالاتها في القرآن الكريم دراسة تفصيلية، د/ علي أحمد طلب – مطبعة الأمانة – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك – تأليف / محمد عبدالعزيز النجار – – دار الكتب العلمية – بيروت.
- العقد الفريد تأليف أبي عمر أحمد بن محمد عبدربه الأندلسي ت / أحمد أمين وآخرين، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عُني بنشره ج – برجستراسر – – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، تحقيق / محمد فؤاد عبدالباقي وآخرين – دار الريان للتراث – القاهرة – الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- الفهرست لابن النديم – دار المعرفة – بيروت ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

- الكامل في اللغة والأدب للمبرد – مكتبة المعارف – بيروت.
- كتاب أسرار العربية تأليف أبي البركات الأنباري ت / محمد بهجة البيطار – مطبعة الترقي – دمشق ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.
- كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ت د / كاظم بحر المرجان – عالم الكتب – الطبعة الثانية ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ت د / شوقي ضيف – الطبعة الثالثة – دار المعارف – مصر.
- كتاب سيبويه، لأبي بشر – عمر بن عثمان بن قنبر – تحقيق / عبدالسلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
- كتاب مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي ت د / محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت / حامد المؤمن – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- المدارس النحوية – لشوقي ضيف – دار المعارف.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تعليق / محمد أبوالفضل إبراهيم وآخرين – المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد – لابن عقيل ت د / محمد كامل بركات – دار الفكر – دمشق ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير – للفيومي – المكتبة العملية – بيروت.
- معجم الأدباء – إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب – للحموي ت / إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
- معجم المؤلفين – لعمر رضا كحالة – دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام ت /ح الفاخوري – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
- المفصل في علم العربية للزمخشري – ت د / فخر صالح قدارة – دار عمان الأردن – الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي – تحقيق د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين – جامعة أم القرى – مركز إحياء التراث الإسلامي – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني ت / محمد باسل عيون السود – – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م
- مقاييس اللغة لابن فارس – اعتنى به د / محمد عوض مرعب – والآنسة / فاطمة محمد أصلان – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ / محمد عبدالخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
- المقرب لابن عصفور ت / أحمد عبدالستار الجواري، عبدالله الجبوري – الطبعة الأولى ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.
- المنصف لابن جنى شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ت / إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين – الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ت د / إبراهيم السامرائي – مكتبة المنار – الأردن – الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة – للشيخ الطنطاوي – دار المنار – الطبعة الخامسة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري – قراءة وضبط نصه د / يحيى مراد – – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.
- النهاية في غريب الأحاديث والأثر، لابن الأثير، ت / طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي – المكتبة العلمية بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- هدية العارفين للبغدادي، منشورات مكتبة المثنى بغداد.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ت / أحمد شمس الدين – – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق / إحسان عباس – دار صادر بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
المقدمة	٣٦١
تمهيد	٣٦٤
التعريف بالجرمي	٣٦٥
التعريف بابن يعيش	٣٧٥
الفصل الأول: **الآراء النحوية**	٣٨٢
المبحث الأول: المعرب والمبني.	٣٨٣
إعراب الأسماء الستة	٣٨٣
إعراب المثنى والمجموع	٣٩١
المبحث الثاني: الفاعل.	٣٩٨
المبحث الثالث: المفعول لأجله.	٤٠١
المبحث الرابع: الاستثناء.	٤٠٦
حاشا الاستثنائية	٤٠٦
ما عدا وما خلا	٤٠٩
المبحث الخامس: الإضافة.	٤١٢
المبحث السادس: الجملة التعجبية.	٤١٥
المبحث السابع: إعراب الفعل.	٤٢٢
الفصل الثاني: **الآراء الصرفية**	٤٢٥
المبحث الأول: الميزان الصرفي.	٤٢٦
المبحث الثاني: الجموع.	٤٣١
دلالة جمعي التصحيح	٤٣١

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
« ظروف » واختلاف العلماء في مفرده	٤٣٥
جمع المجموع	٤٣٨
المبحث الثالث: التصغير.	٤٤٢
تصغير ما فيه حرف مبدله من غيره	٤٤٢
ما لا يصغر	٤٤٥
الخاتمة	٤٤٨
▪ المراجع والمصادر.	٤٥١
▪ فهرس الموضوعات.	٤٥٧

ثم بحمد الله تعالى وتوفيقه،،